Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Socio Economic Effects of Consumer's Credit Risks in the Occupied Palestinian Territories

Mohanad Abu Rjailah
Fathi Srouji

2013

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

مهند ابو رجيله
فتحي سروجي

2013

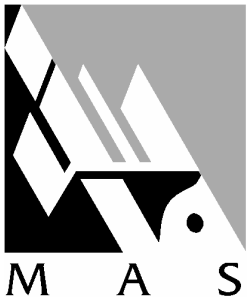

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. مهند ابو رجيله
د. فتحي سروجي

2013

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

جواد ناجي، جهاد الوزير، رجا الخالدي، سمير حليلة (أمين الصندوق)، صبري صيدم، غسان الخطيب (الرئيس)، لانا أبو حجلة، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، نبيل قسيس، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

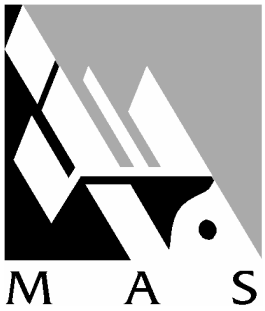

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. مهند ابو رجيله
د. فتحي سروجي

2013

الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الباحث: د. مهند ابو رجيله
د. فتحي سروجي

المراجعة والتقييم: ماجدة سالم
د. أحمد مشعل
د. رياض ابو شحادة

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) – البنك الأسلامي للتنمية (IDB) – صندوق الاقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2013
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-40-9

تقديـــــــم

أثار توسع البنوك العاملة في فلسطين في منح القروض للأفراد لأغراض شراء السلع المعمرة والشقق السكنية مخاوف من تعثر المقترضين وما ينجم عن ذلك من مشكلات للقطاع المصرفي وللمقترضين أنفسهم، وارتبطت هذه المخاوف بواقع أن معظم المقترضين هم من موظفي السلطة الوطنية، التي تعاني من عجز كبير في موازنتها ومن عدم الاستقرار في تحويل وزارة المالية الإسرائيلية لإيرادات السلطة من الجمارك والضرائب التي تجمع من خلالها، إضافة إلى تراجع الدعم الخارجي لدعم الموازنة من الجهات المانحة. وهناك من أشار إلى مؤامرة مدبرة لإغراق المواطنين بالديون لزيادة متاعبهم وإنهاكهم وما يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع النفسية للأسر وعلى العلاقات الاجتماعية وغيرها. ورأى البعض أن توسع القروض الاستهلاكية يؤدي إلى ترسيخ نمط استهلاكي غربي غير مستحب خصوصاً في ظل ظروف الاحتلال الصعبة التي يعيشها المواطنون في فلسطين. كما اعتقد البعض أن التوسع في القروض الاستهلاكية كان على حساب القروض التجارية لأغراض التجارة والاستثمار وعلى النمو الاقتصادي بوجه عام.

وتأتي هذه الدراسة للإجابة على تلك الافتراضات وبوجه خاص الوقوف على حجم وبنية القروض الاستهلاكية ومناقشة المخاطر المترتبة عليها والآثار المتوقعة منها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

ومع انجاز هذه الدراسة أود أن أشكر فريق البحث ومقيمي الدراسة ومناقشيها الذين قدموا ملاحظات هامة ساعدت في تطويرها. كما أقدم الشكر الجزيل للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا والبنك الإسلامي– صندوق الأقصى على تمويل هذه الدراسة التي تشكل إحدى دراسات برنامج أبحاث أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

د. سمير عبد الله

المديـــر العـــــام

المحتويـــــــات

1- الإطار العام للدراسة	**1**
1-1 مقدمة	1
1-2 مشكلة الدراسة	2
1-3 أهداف الدراسة	4
1-4 أهمية الدراسة	5
1-5 منهجية الدراسة	7
1-6 محتوى الدراسة	8
2- خلفية نظرية ودراسات سابقة	**11**
2-1 خلفية نظرية	11
2-2 الدراسات السابقة	15
3- القطاع المصرفي الفلسطيني	**19**
3-1 تطور القطاع المصرفي الفلسطيني	20
3-2 حجم الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني	21
3-3 محفظة القروض في القطاع المصرفي الفلسطيني	23
3-4 الإطار التنظيمي والإداري للائتمان المصرفي الفلسطيني	28
3-5 جودة محفظة القروض	30
4- تحليل أثر القروض الاستهلاكية على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية	**33**
4-1 القروض الاستهلاكية ونمو الناتج المحلي الإجمالي	33
4-2 القروض الاستهلاكية والرقم القياسي لأسعار المستهلك	37
4-3 القروض الاستهلاكية ومتغيرات اقتصادية اجتماعية أخرى	40
4-3-1 القروض الاستهلاكية ومعدلات البطالة	*40*
4-3-2 القروض الاستهلاكية والفقر	*41*
4-3-3 القروض الاستهلاكية وحالات الزواج	*42*

4-3-4 القروض الاستهلاكية وحالات الطلاق *43*

5- المخاطر المتوقعة للقروض المصرفية **45**
5-1 أنواع المخاطر المترتبة على القروض 45
5-2 المشاكل المصرفية المتعلقة بالقروض 48
5-3 دور سلطة النقد في التقليل من مخاطر القروض 50

6- الاستنتاجات والتوصيات **55**
6-1 الاستنتاجات 55
6-2 التوصيات 59

المراجـــــع **63**

قائمة الاشكال

شكل 1: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والأردن (1997-2011) 26

شكل 2: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مختلفة (1997-2011) 27

شكل 3: إجمالي القروض الاستهلاكية الربعية الممنوحة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (2008-2012) 28

شكل 4: نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي لمجموعة مختارة من الدول (2007-2011) 31

شكل 5: نسبة التسهيلات الاستهلاكية المتعثرة من إجمالي القروض الاستهلاكية الربعية (2008-2012) 46

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على الارتفاع في حجم القروض المصرفية الاستهلاكية خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها؛ التعرف على حجم القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحساب نسبة هذه القروض من إجمالي القروض الخاصة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، ومقارنة هذه النسب مع تلك النسب السائدة في دول المنطقة. كما تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القروض الاستهلاكية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهي؛ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتحليل علاقة القروض الاستهلاكية مع بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية، وهي؛ معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى التعرف على نسبة التعثر في القروض التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومقارنتها مع تلك النسب السائدة في دول المنطقة، والتعرف على جوانب المخاطر الأخرى التي يمكن تظهر نتيجة القروض التي تقدمها المصارف، والتعرف على الدور الذي تقوم به سلطة النقد الفلسطينية للتقليل من مخاطر التوسع في القروض التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقتراح سياسات محددة يمكن أن تتبعها سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لتعزيز الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية للقروض بما فيها القروض الاستهلاكية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تمزج منهجيتها بين الأسلوب الإحصائي الوصفي والأسلوب الإحصائي الاستدلالي للوصول إلى النتائج المرجوة. وتستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي في وصف بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلية وحجم القروض

الاستهلاكية، باستخدام بيانات ربعية للخمس سنوات الماضية 2008–2012. أما في الأسلوب الإحصائي الاستدلالي، فتستخدم الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر القروض الاستهلاكية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهي؛ النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك. كما تستخدم الدراسة أسلوب تحليل الارتباط الجزئي بين القروض الاستهلاكية وبعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن أن تكون ذات علاقة بهذا المتغير، وهي؛ معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق.

ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة على البيانات ثانوية وأخرى أولية، حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بالقروض الاستهلاكية والتعثر في سدادها من منشورات سلطة النقد الفلسطينية، والبيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة قيد الدراسة. وكما تم تجميع بيانات أولية، وذلك عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المدراء الماليين في المصارف، ونائب مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، ومدراء في بعض شركات الأجهزة الكهربائية والأثاث والسيارات.

ساهمت التعليمات التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية في تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال مطالبة المصارف العاملة في فلسطين بتوجيه تسهيلاتها الائتمانية نحو القطاع الاقتصادي المحلي عن طريق تحديد سقف التوظيفات الخارجية بـــ 55% من قيمة الودائع. واستناداً إلى بيانات سلطة النقد، فإن القروض المصرفية الاستهلاكية (التي تشمل تمويل شراء الأثاث والأجهزة الكهربائية والسيارات والشقق السكنية) ازدادت بنسبة 292% خلال الفترة بين الربع الأول من العام 2008 إلى الربع الرابع من العام 2012. وأن نسبة القروض الاستهلاكية بلغت في سنة 2008 نحو 3.8% من إجمالي الناتج المحلي، بينما ازدادت في عام 2011 لتصل إلى 7.6%.

يتوزع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بحسب نوع التسهيل في الربع الأخير من عام 2012 على النحو التالي؛ 2,214 مليون دولار للقروض وتمثل 81%، 522.6

مليون دولار للجاري مدين وتمثل 19%. أما في العام 2010، فكانت القروض تشكل ما نسبته 69% بقيمة 1,953.9 مليون دولار في حين بلغت نسبة الجاري مدين 31% بقيمة 864.7 مليون دولار.

أما على صعيد العملة، فتتوزع التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الأخير من العام 2012 على النحو التالي: تسهيلات بالدولار الأمريكي بنسبة 71.4%، يليها التسهيلات بالشيكل بنسبة 14.2%، ثم التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة 13.4%. وتشير البيانات أن متوسط أسعار الفائدة على القروض في المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2012 كان على النحو التالي: 6.97% على التسهيلات بالدولار، تليها نسبة الفائدة على التسهيلات بالدينار وبنسبة فائدة متوسطها 8.11%، ثم الفائدة على التسهيلات بالشيكل بنسبة فائدة يصل متوسطها إلى 11.29%. ويعود ارتفاع نسبة الفائدة على التسهيلات بالشيكل إلى أن معظم الودائع بالشيكل تكون قصيرة الأجل، ولذلك لا تفضل المصارف المحلية إعطاؤها كقروض طويلة الأجل. وفي الجانب الآخر، كانت نسبة الفوائد على الودائع بالعملات المختلفة خلال نفس العام على النحو التالي: 0.48% على الودائع بالدولار الأمريكي، و1.7% على الودائع بالدينار الأردني، و1.22% على الودائع بالشيكل الإسرائيلي.

أما بالنسبة لتوزيع محفظة القروض حسب التوزيع الجغرافي، فتصل حصة الضفة الغربية في آخر ربع من العام 2012 ما نسبته 84.4% من إجمالي محفظة التسهيلات، بمبلغ إجمالي يصل إلى 2,317.4 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت حصة قطاع غزة 15.6% فقط من مجموع التسهيلات، بمبلغ إجمالي يصل إلى 429.4 مليون دولار.

يلاحظ أن نسبة مجمل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع منخفضة في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، إذا ما قورنت بنفس المؤشر في المصارف العاملة في الأردن. ففي عام 2011. على سبيل المثال، وصلت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في المصارف الأردنية إلى 65%، أما في المصارف الفلسطينية، فبلغت هذه النسبة في نفس العام حوالي 50%. وكما يلاحظ أن نسبة القروض إلى الودائع تتأرجح مع تطور الأحداث على الساحة المحلية، وأن كمية القروض انخفضت في

السنتين التي تلت انتفاضة الأقصى، ثم أخذت في الارتفاع عندما مال الوضع الأمني إلى الاستقرار مرة أخرى.

من ناحية أخرى، سجلت نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً محدوداً، فهي منخفضة نسبياً خاصة إذا ما تمت مقارنتها بدول أخرى سواء كانت دولاً نامية أو متقدمة. كما يلاحظ أن حجم القروض الاستهلاكية خلال الأعوام 1994–2011، قد ازداد بمعدلات مرتفعة. فعلى سبيل المثال، وعند مقارنتها في عام 2012 بالعام 2008، نجد أنها ازدادت بنسبة 292%، في حين كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة حوالي 48%. ويشير ذلك إلى أن معدلات الزيادة في الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لا يرافقها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة من مجمل القروض، قد تناقصت من حوالي 12% سنة 2007 إلى حوالي 2.8% في سنة 2011، أي أن نسبة الانخفاض وصلت إلى حوالي 328% خلال هذه الفترة. وتشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن حصة القروض الاستهلاكية لا تتجاوز 15% من مجمل القروض المتعثرة للفترة بين الربع الرابع من العام 2008 إلى الربع الرابع من العام 2012، بينما يعود الباقي إلى التعثر في القروض الاستثمارية.

ويلاحظ أن نسبة القروض الاستهلاكية المتعثرة من إجمالي القروض الاستهلاكية كانت مرتفعة في الربع الأول من العام 2009، بحدود 7.22%، ولكنها مالت إلى الانخفاض منذ ذلك الحين ولنهاية الربع الرابع من العام 2012 لتصل إلى 1.36%. بمعنى أن الانخفاض في هذه النسبة يقدر بحوالي 431%. وعند مقارنة هذه النسبة مع نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض، يمكن القول أن نسبة التعثر في القروض الاستثمارية أعلى من نسبتها في القروض الاستهلاكية، وهذا مؤشر على أن المخاطر المحيطة في التوسع في القروض الاستهلاكية أقل من تلك التي يمكن أن تواجهها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عند توسعها في القروض الاستثمارية.

وعند استخدام تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر القروض الاستهلاكية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فتشير نتائج التحليل إلى أن المعامل المقدر للقروض الاستهلاكية يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.10، أي أن قيمة هذا المعامل يختلف إحصائياً عن الصفر، ويمكن استخدامها في تفسير التغيرات في نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وكما تشير نتائج التقدير إلى أن العلاقة بين هذين المتغيرين عكسية، حيث أن إشارة المعامل المقدر هي إشارة سالبة. وعليه، نخلص إلى القول أن للقروض الاستهلاكية أثراً سلبياً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وتتفق هذه النتيجة مع الجانب النظري وبعض حالات دول أخرى حول العالم، خاصة تلك الدول التي تعتمد على استيراد السلع والخدمات من الخارج، كما هي الحالة الفلسطينية.

أما عند تقدير النموذج الذي يوضح العلاقة بين القروض الاستهلاكية والرقم القياسي لأسعار المستهلك، نجد أن المعامل المقدر للقروض الاستهلاكية لا يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، أي أنه لا يختلف إحصائياً عن الصفر ولا يمكن استخدامه في تفسير التغيرات في مستوى الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

نظراً لعدم توفر بيانات ربعية حول بعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية خلال فترة الدراسة، تحلل الدراسة العلاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وكل من معدلات البطالة ومعدلات الفقر وعدد حالات الزواج وعدد حالات الطلاق باستخدام أسلوب الارتباط الجزئي. وتشير نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات البطالة تساوي −0.48، علماً أن قيمة هذا المعامل لا يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتشير نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات الفقر تساوي 0.19، علماً أن قيمة هذا المعامل لا يتمتع بمعنوية ذات

دلالة إحصائية ولا على أي مستوى من المستويات. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات الفقر السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تشير نتائج التحليل أن إشارة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الزواج هي إشارة سالبة، حيث أن قيمته المقدرة تساوي −0.23، علماً أن قيمة هذا المعامل لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية ولا على أي مستوى من المستويات. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تشير نتائج التحليل أن إشارة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الزواج المسجلة هي إشارة سالبة، حيث أن قيمته − 0.75، علماً أن قيمة هذا المعامل تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه يوجد علاقة عكسية وقوية بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا شك أن للديون المتعثرة آثاراً ضارة على المصارف عامة، فقد تؤدي إلى عرقلة أعمالها وقدرتها على مواكبة المستجدات في الأعمال المصرفية على المستوى الدولي. ففي هذه الحالة، تضطر المصارف سنوياً إلى زيادة نسبة المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة هذه الأزمة. من ناحية أخرى، تؤدي كثرة القروض المتعثرة لظهور آثار اجتماعية، كانخفاض الروح المعنوية لدى العاملين، وظهور بوادر القلق على مستقبلهم الوظيفي، وميلهم إلى ترك عملهم في المؤسسة. واستناداً إلى أنظمة المعلومات الائتمانية، فقد يواجه المقترض المتعثر مشكلة اجتماعية أخرى، تتمثل بعدم مقدرته على الاستدانة مرة أخرى من المصارف العاملة في فلسطين، مما يحد من قدرته على تحقيق رغباته الاستهلاكية المستقبلية.

تعاني المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من العديد من المشاكل، أهمها؛ أولاً، عدم الاستقرار السياسي الذي يضر بالساحة الاقتصادية ويؤثر سلباً على الطلب الكلي، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من أرباح الشركات المقترضة. ويعمل ذلك على زيادة احتمالية تعثر أو تأخر السداد للمصارف. ثانياً، انقطاع رواتب موظفي القطاع العام نتيجة سياسات الدول المانحة المتمثلة في تجميد المنح والمساعدات أو تقليلها أو حتى وقفها بصورة نهائية، الأمر الذي يمكن أن يزيد الوضع الاقتصادي سوءاً نتيجة انخفاض الطلب الكلي. مما أثر على أداء الشركات الخاصة، علماً أن نسبة موظفي القطاع العام تقارب 23% من إجمالي العمالة الفلسطينية. ثالثاً، المشاكل القضائية المتمثلة بضعف النظام القضائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تحصيل وتسوية الديون المتعثرة بشكل منصف، بالإضافة إلى تأخر البت القضائي في القضايا المرفوعة، وعدم وجود محاكم متخصصة في المجالات المصرفية، الأمر الذي يقلل من قدرة المصرف على ملاحقة المقترض المتعثر قضائياً وإلزامه بدفع مستحقاته المالية.

تلعب سلطة النقد الفلسطينية دوراً مهماً في موضوع الائتمان المصرفي من خلال الواجب الرقابي على المصارف بهدف تقليل المخاطر، الأمر الذي يسهل بالتالي العملية التمويلية، علماً أن سلطة النقد لا تملك حق التدخل في قرارات منح التمويل، لأن المصرف هو صاحب القرار. بالمقابل، تشجع سلطة النقد المصارف العاملة على تنويع مصادر التسديد، حيث لا يسمح بالمصرف بتركيز قروضه في قطاع معين بنسبة تزيد عن 20% من قيمة محفظة القروض، وذلك لتقليل المخاطرة التي تنتج عن تشوهات في قطاعات معينة. ومن جانب آخر، تلتزم السلطة المصارف العاملة بأن لا تقل قاعدة رأس المال عن 35 مليون دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأخرى المتداولة، بالإضافة إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال (قاعدة رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر)، بحيث لا تقل بأي حال من الأحوال عن 8%.

يجمع المدراء الماليون الذين خلال مقابلتهم على أن سلطة النقد تعمل جاهدة على الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي واستقراره. إضافة إلى ذلك، تقوم المصارف التجارية بتطبيق سياسة تحوط مفادها أن مجموع الالتزامات الشهرية المترتبة على

المقترض يجب أن لا تتجاوز أكثر 50% من قيمة الدخل الشهري. ومن أجل تفادي العسر المالي في المصارف وتقليل المخاطر، تعمل المصارف جاهدة على تقديم قروض لمختلف القطاعات الاقتصادية: الإنتاجية، والخدماتية، والإسكانية، والزراعية، علماً أن القطاع الزراعي يحصل على أقل حصة من التسهيلات، وذلك لما يرافقه من مخاطرة عالية. كما أن تعليمات سلطة النقد لا تسمح للمصرف بتركيز قروضه في قطاع معين بنسبة تزيد عن 20% من قيمة محفظة القروض المصرفية، وكما توجب هذه التعليمات على المصارف إعطاء العميل المتعثر فرصة لاسترداد وضعه المالي أو مساعدة العميل في جدولة ديونه بما يناسب كلا الطرفين.

ولضمان حقوق المودعين، تقوم المصارف بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة، تمثل 100% من قيمة القرض، وقد تزيد عن ذلك في كثير من الأحيان. كما تركز المصارف على طريقة ومصادر السداد، وذلك لأن قيمة الضمان قد تتغير من فترة زمنية إلى أخرى، الأمر الذي يستوجب على المصرف إجراء دراسات سنوية لتقييم قيمة هذه الضمانات مع المطالبة بزيادة الضمان في حال انخفضت قيمته عن قيمة القرض.

عملت سلطة النقد على إيجاد حلول فعالة لمشكلة انقطاع رواتب الموظفين أو تأخرها عن طريق إصدار تعليمات تتعلق بنسبة الاقتطاع من قيمة القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل جزء من رواتبهم. وتؤكد هذه التعليمات على اقتطاع جزء من القسط المستحق على الموظف حسب ذلك الجزء من الراتب الذي تم تحويله للمصرف، مع تأجيل القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل ما يقل عن 1,000 شيكل من رواتبهم، وإمكانية تأجيل القسط المستحق لكافة الموظفين، وذلك باتفاق الطرفين على أن لا يترتب على ذلك أي عمولات أو غرامات.

كما تلزم تعليمات سلطة النقد المصارف باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً والذي يسمى (احتياطي التقلبات الدورية)، على أن يستمر هذا الاقتطاع السنوي حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع للمصرف. وتهدف

هذه التعليمات إلى تدعيم رؤوس أموال المصارف وزيادة قدرتها على تحمل المخاطر الائتمانية والسوقية.

قامت سلطة النقد بتطبيق اختبار التحمل على المصارف العاملة في السوق الفلسطيني في العام 2011 بالاستناد إلى الاختبارات الأمريكية والأوروبية. وشمل الاختبار تقييم أداء المصارف في السوق الفلسطيني نتيجة تعرضها لأنواع مختلفة من الصدمات، يأتي في مقدمتها تلك الصدمات الناتجة عن الالتزامات الحكومية تجاه المصارف أو التزامات موظفي القطاع العام تجاه قروضهم المصرفية أو التزامات الشركات الخاصة التي تتخذ من القطاع العام سوقاً لها. وأشارت نتائج الاختبار أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسملة يقيه من الصدمات، باستثناء سيناريو واحد وهو أن 30% من قروض القطاع الخاص، تصبح متعثرة مع سحب 20% من مجموع الودائع خلال شهر واحد.

ولإيجاد قطاع مصرفي فلسطيني قادر على مواجهة التحديات، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات، لكل من المستثمرين والمستوردين، وللمقترضين، وسلطة النقد الفلسطينية، وإدارات المصارف، والسلطة الوطنية الفلسطينية. أولاً، توصيات للمستثمرين والمستوردين؛ التركيز على الاستثمار في السلع التي تؤخذ القروض من أجل تمويل شراؤها، وتحسين جودة السلع المنتجة محلياً لتستطيع منافسة السلع الأجنبية المنتشرة في الأسواق الفلسطينية، وتكثيف حملات الترويج لهذه المنتجات لتعريف المستهلك بها لتحل محل السلع المستوردة من الخارج،. ثانياً، توصيات للمقترضين؛ قراءة نصوص عقود القروض التي يعقدونها مع المصارف لمعرفة ما لهم وما عليهم في هذه العقود، وتقديم ضمانات حقيقية مقابل القروض الاستهلاكية حتى لا يقعوا في مخاطر التعثر المحتملة.

ثالثاً، توصيات لسلطة النقد الفلسطينية للاستمرار في التركيز على الإجراءات التالية؛ توفير بيئة وأسس مناسبة تحفز جمهور المواطنين على زيادة الطلب على القروض الاستهلاكية، والعمل على إنشاء صندوق يهدف إلى معالجة الديون المتعثرة للمصارف بحيث تكون أموال الصندوق عبارة عن مساهمة مصرفية تقتطع من أرباح المصارف،

والعمل على إنشاء مؤسسة لضمان ودائع العملاء والتي تضمن تعزيز الثقة في المصارف المحلية. رابعاً، توصيات لإدارات المصارف؛ العمل على زيادة حصة القروض الاستهلاكية التي تقدمها للعملاء حيث أن معدلات التعثر فيها أقل من معدلات التعثر في القروض الاستثمارية، والتأكد من أن الضمانات التي يقدمها العملاء ضمانات حقيقية مع إعادة تقييمها بين الفترة والأخرى، والعمل على تأهيل موظفين في مجال الائتمان المصرفي وإدارة المخاطر بالتعاون مع سلطة النقد. وأخيراً، توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ العمل على إنشاء جهاز قضائي متخصص في القضايا المصرفية أو تنظيم دورات للقضاة في هذه القضايا وذلك نظراً للدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا الجهاز في تعزيز الدور التنموي للمصارف عن طريق زيادة اطمئنان المصارف عند تقديمها للقروض الاستهلاكية، والعمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق تخفيض الضرائب على السلع الوسيطة المستوردة لإنتاج السلع محلياً.

1- الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يشكل النظام المصرفي في الدولة العصب الأساسي الذي ينظم دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة، حيث يعمل النظام المصرفي على حشد مدخرات فئات مختلفة من المجتمع التي تمتاز بوجود فوائض أموال لديها. وفي نفس الوقت، يعمل هذا النظام على تقديم القروض لفئات أخرى يوجد نقص في الأموال لديها. وتلجأ الفئات المقترضة إلى القروض إما لغايات الاستهلاك أو لغايات الاستثمار في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة أو صيانتها (Mishkin, 2010).

ولا بد أن يتميز النظام الاقتصادي المتطور بنظام مصرفي ناضج يساهم في عملية تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، ويشجع النشاط الاستثماري من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية على وجه العموم والتسهيلات الائتمانية على وجه الخصوص. كما يملك النظام المصرفي المتطور مقدرة عالية على جذب المدخرات المحلية والخارجية، لكن الدول النامية بما فيها الدول العربية تتصف بانخفاض مستويات هذه المدخرات، الأمر الذي يشكل عائقاً رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول. ولا بد للنظام المصرفي المتطور أن يعمل على توفير السيولة من خلال التسهيلات الائتمانية، التي يجب أن تستغل في دعم استقرار الاقتصاد وتطوره من خلال توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية. كما أن للنظام المصرفي دوراً حيوياً في خلق بيئة تنموية في كافة المجالات سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدماتية والتي تعتبر الأساس الذي تبنى عليه الحياة الاجتماعية الرفيهة (عبد اللطيف، 2006).

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي سلطة النقد الفلسطينية، كان يعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عدد محدود من المصارف. وعلى وجه التحديد وفي العام 1992، كان يعمل في الأراضي المحتلة مصرفان فقط

ولهما 20 فرعاً. أما في العام 2012، فقد ارتفع عدد المصارف إلى 18 مصرفاً لها 223 فرعاً منتشرة في كافة المدن والأرياف الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ)

1-2 مشكلة الدراسة

نظراً لزيادة عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتشار فروعها في كافة أنحاء الوطن، حشدت هذه المصارف مبالغ ضخمة من الودائع لديها. وتشير البيانات أن حجم الودائع في العام 2008 وصل إلى 5,846.7 مليون دولار، لتزداد وتصل إلى 7,484.1 مليون دولار في نهاية العام 2012. ونتيجة لذلك، ازداد حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة إلى أن المصارف كانت تركز على التوظيفات الخارجية لاستثماراتها، حيث بلغت نسبة التوظيفات الخارجية 65% في العام 2004، في حين لم تصل نسبة التوظيفات المحلية في أحسن أحوالها إلى 25%. وعند إدراك سلطة النقد الفلسطينية لهذا الأمر، عملت على خفض نسبة التوظيفات الخارجية من 65% إلى 55% في حدها الأقصى. ونتيجة لهذه السياسة وغيرها من السياسات التي اتبعتها سلطة النقد، فقد انخفضت نسبة التوظيفات الخارجية في العام 2012 إلى 36%، بينما ازدادت نسبة التوظيفات المحلية إلى 56%. وكما ازداد حجم القروض التي تقدمها المصارف من 766.7 مليون دولار في بداية العام 2008 إلى 2,214 مليون دولار في نهاية العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013ب).

وكما تشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى تزايد الأهمية النسبية للقروض الاستهلاكية، تلك التي لا توجه وجهة استثمارية بقصد الحصول على عائد استثماري، من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، حيث وصلت هذه النسبة إلى 44.7% في الربع الأخير من العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ). وحسب هذه الدراسة، فإن القروض الاستهلاكية تشمل تمويل شراء السلع والخدمات غير الإنتاجية، وهي كما عرفها واستخدمها (Wa, 2005) تضم جميع السلع والخدمات

الاستهلاكية بما فيها السيارات والشقق السكنية[1]. ولهذا، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال العريض الهام؛ ما أثر القروض الاستهلاكية على المؤشرات الاقتصادية الكلية وما المخاطر المترتبة على التوسع المستمر في هذه القروض في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وعلى وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما حجم القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟
- ما نسبة القروض الاستهلاكية من إجمالي القروض التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وهل تختلف هذه النسبة عن تلك النسب السائدة في دول المنطقة؟
- ما نسبة القروض الاستهلاكية من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وهل تختلف هذه النسبة عن تلك النسب السائدة في دول المنطقة؟
- ما أثر القروض الاستهلاكية على كل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك؟
- ما أثر القروض الاستهلاكية على كل من معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟
- ما نسبة التعثر في القروض الإجمالية وفي القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وهل تختلف هذه النسبة عن تلك النسب السائدة في دول المنطقة؟
- ما جوانب المخاطر الأخرى التي يمكن أن تظهر نتيجة القروض التي تقدمها المصارف، خاصة القروض الاستهلاكية؟
- ما دور سلطة النقد الفلسطينية في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة التوسع في القروض.
- ما السياسات التي يمكن اقتراحها لتعزيز الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية للقروض، بما فيها القروض الاستهلاكية؟

[1] نذكر القارئ الكريم أن الإنفاق على السكن يعتبر استثماراً في حسابات الدخل القومي

1-3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الارتفاع الملموس والملاحظ في السنوات الأخيرة في حجم القروض الاستهلاكية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ✧ التعرف على حجم القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ حساب نسبة القروض الاستهلاكية من إجمالي القروض الخاصة التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ مقارنة نسبة القروض الاستهلاكية من إجمالي القروض الخاصة مع تلك النسب السائدة في دول المنطقة.
- ✧ حساب نسبة القروض الاستهلاكية من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ مقارنة نسبة القروض الاستهلاكية من الناتج المحلي الإجمالي مع تلك النسب السائدة في دول المنطقة.
- ✧ تحليل أثر القروض الاستهلاكية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهي؛ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- ✧ تحليل علاقة القروض الاستهلاكية على بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية، وهي؛ معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ التعرف على نسبة التعثر في القروض التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ مقارنة نسبة تعثر القروض في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تلك النسب السائدة في دول المنطقة.
- ✧ التعرف على جوانب المخاطر الأخرى التي يمكن أن تظهر نتيجة القروض التي تقدمها المصارف، خاصة القروض الاستهلاكية.

- فهم الوسائل والإجراءات المتبعة، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، التي يمكن أن تقلل من هذه الآثار.
- التعرف على الدور الذي تقوم به سلطة النقد الفلسطينية للتقليل من مخاطر التوسع في القروض التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- اقتراح سياسات محددة يمكن أن تتبعها سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لتعزيز الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية للقروض بما فيها القروض الاستهلاكية.

1-4 أهمية الدراسة

يعرف عن الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد غير مستقر ويعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية ويتأثر بتذبذبها. وعليه، فإن تحديد الآثار المترتبة على القروض الاستهلاكية بالنسبة إلى اقتصاد هش كالاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أحياناً من انقطاع مؤقت وعدم انتظام رواتب موظفي القطاع العام، وإن إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه السلطة الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد والمحاكم في التعامل مع هذه القضايا، تعتبر أموراً هامة في هذا الإطار. وكما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً لسلوك القروض المصرفية الاستهلاكية في السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من استحواذ القطاع المصرفي الفلسطيني على اهتمام العديد من الدراسات البحثية، إلا أنه لا زال هناك فجوة بحثية في تحليل دور الحكومة وسلطة النقد في ظاهرة التوسع في القروض الاستهلاكية لمحاولة التقليل من مخاطر هذا النوع من الإقراض. وتأخذ هذه الدراسة بالاعتبار خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وعلى رأسها العجز الهيكلي في ميزانية السلطة الفلسطينية والذي يضع قدرة السلطة الفلسطينية على دفع الرواتب والأجور لموظفي الحكومة والقطاع العام على المحك بسبب تأخر وتخلف الدول المانحة بما فيها الدول العربية عن الوفاء بتعهداتها لدعم موازنة السلطة الفلسطينية.

تتعرض المصارف العاملة في فلسطين إلى كثير من التحديات التي قد تأخذ طابعاً دولياً وإقليمياً. وظهرت هذه التحديات بسبب مجموعة من العوامل أهمها؛ الاتجاه الكامل نحو

استخدام التكنولوجيا الحديثة، وازدياد استخدام المصارف في التجارة الدولية، والتوجه نحو اقتصاد السوق الحر وسياسة الانفتاح نحو العالم والتحرر الاقتصادي التي تنتهجها السلطة الفلسطينية، مما ألزم المصارف المحلية والمؤسسات المالية بضرورة مواكبة هذه التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة، وذلك بالعمل على تدريب الكوادر البشرية، وزيادة التوظيف، وتطبيق نظم الإدارة الحديثة، وتطوير الأنظمة المحاسبية وخاصة النظم التكنولوجية. إضافة إلى ذلك، قامت المصارف بالبحث الدؤوب عن الوسائل الممكنة لتخفيف تكاليف الخدمات التي تقدمها، وبالتالي تحقيق عوائد عالية عليها.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس سلوك القروض لتمويل المقتنيات الاستهلاكية من أثاث وأجهزة كهربائية وسيارات وشقق وما شابه ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن (صبري، 1998) قدر أن 24.61% من تكلفة المواد اللازمة لقطاع الإسكان الفلسطيني تأتي من مواد أولية تصنع محلياً، إضافة إلى أن تكلفة العمل تقدر بحوالي 24.51% من تكلفة البناء في الأراضي الفلسطينية.

أضف إلى ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني يتصف بارتفاع نسبة التوظيف في القطاع العام من إجمالي العمالة الفلسطينية، حيث شكلت نسبة العاملين في القطاع العام سنة 2012 حوالي 23% من عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013). ويعتبر موظفو القطاع العام الزبائن المحتملين للمصارف، حيث وصل عدد موظفي القطاع العام الحاصلين على قروض مصرفية في الربع الأخير من العام 2012 حوالي 93,731 موظفاً (سلطة النقد الفلسطينية، 2013ب). لذلك، قد توجد علاقة مباشرة ما بين حالة الموازنة العامة لحكومة السلطة الفلسطينية وبين المخاطر المحتملة على محفظة القروض على وجه العموم والقروض الاستهلاكية على وجه الخصوص.

استناداً إلى ما ذكر أعلاه، فإن تعثر السلطة الفلسطينية في تغطية التزاماتها المالية سيكون سبباً في خلق اضطرابات وانعكاسات سلبية على البنية الاستثمارية بشكل

خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. ويحدث ذلك من خلال ضعف موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي، مقدرة المصارف على الإقراض. وأخيراً، نأمل أن تساعد التوصيات المقدمة لسلطة النقد في التقليل من المخاطر التي سيتكبدها المواطن والمصارف في حال عجزت السلطة الفلسطينية عن دفع التزاماتها.

لا شك أن إغفال هذه القضية الهامة وعدم الأخذ بالحسبان السيناريوهات الصعبة وإيجاد الحلول الناجعة لها مسبقاً، سيضر بالنظام المصرفي الفلسطيني، خاصة عندما يعجز فيه المقترضون عن سداد التزاماتهم المالية تجاه المصارف.

1-5 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد فريق البحث على دراسة وتحليل البيانات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وذلك للتعرف على نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام، والقروض الاستهلاكية بشكل خاص، وطبيعة التغير في بنيتها. كما تعتمد هذه الدراسة على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تخفيف ومعالجة المخاطر المترتبة على أنواع القروض المختلفة، بما في ذلك القروض الاستهلاكية.

تمزج منهجية الدراسة بين التحليل الإحصائي الوصفي والأسلوب الإحصائي الاستدلالي للوصول إلى النتائج المرجوة. وتستخدم الدراسة التحليل الوصفي في وصف بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلية وحجم القروض الاستهلاكية خلال الخمس سنوات الماضية 2008-2012، حيث تتوفر بيانات ربعية عن واقع الاقتصاد الفلسطيني. أما في جانب التحليل الإحصائي الاستدلالي، فتستخدم الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لبيان أثر القروض الاستهلاكية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وباستخدام 20 مشاهدة، وهي؛ النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك. كما تستخدم الدراسة أسلوب تحليل

الارتباط الجزئي (Partial Correlation) بين المتغير قيد الدراسة، القروض الاستهلاكية، وبعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن أن تكون ذات علاقة بهذا المتغير، وهي؛ معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق.

ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية، حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بالقروض والتعثر في سدادها من منشورات سلطة النقد الفلسطينية، والبيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة الزمنية قيد الدراسة.

إضافة لمصادر البيانات الثانوية التي تمت الإشارة إليها أعلاه، لجأ فريق البحث إلى المصادر الأولية للبيانات، وذلك عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المدراء الماليين لعينة مختارة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ونائب مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية. كما قام فريق البحث بإجراء مقابلات مع مدراء في بعض شركات الأجهزة الكهربائية والأثاث والسيارات للمساعدة في الوصول إلى تفسيرات محتملة، ومقترحات وتوصيات يمكن أن تساعد في أخذ الاحتياطات الضرورية لمواجهة المخاطر الناشئة والمتوقعة عن القروض المصرفية على وجه العموم، والقروض الاستهلاكية على وجه الخصوص.

وأخيراً، تستكمل المنهجية من خلال عرض الدراسة في ورشة عمل تجمع خبراء وأشخاص ذوي علاقة في مجال التسهيلات الائتمانية المصرفية لإثراء الدراسة من ناحية التحليل والاستنتاجات والتوصيات.

1-6 محتوى الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول. فإضافة إلى الفصل التمهيدي هذا، والذي يعرض مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، يتناول **الفصل الثاني** الإطار النظري

لموضوع الدراسة، والذي يبرز آلية تأثير القروض الاستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والأسعار. ويعرض **الفصل الثالث** وصفاً للقطاع المصرفي الفلسطيني، مع التركيز على حجم الودائع وحجم القروض الذي يقدمها هذا القطاع وتركيبة هذه القروض وتوزيعها. ويحلل **الفصل الرابع** الأثر النهائي للقروض الاستهلاكية على الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، والبطالة، والفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق)، من خلال بناء نماذج قياسية لتحليل أثر هذه القروض على بعض هذه المؤشرات، أو حساب معامل الارتباط الجزئي بين تلك القروض وبين البعض الآخر منها. ويتطرق **الفصل الخامس** إلى أنواع المخاطر المتوقعة للقروض، والمشاكل المصرفية المتعلقة بها، ودور سلطة النقد الفلسطينية في التقليل من هذه المخاطر والمشاكل. وختاماً، يعرض **الفصل السادس** عدداً من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير آليات تقديم القروض الاستهلاكية للفلسطينيين، وتعظيم الاستفادة من هذه القروض وصولاً إلى تحقيق الغاية والهدف الرئيس من تقديم القروض وتجنب المخاطر المحتملة عند تقديمها.

2- خلفية نظرية ودراسات سابقة

2-1 خلفية نظرية

تقوم المصارف بعدد كبير من الوظائف في المجال المالي، وكما تقدم خدمات عديدة للأفراد والمؤسسات وحتى للحكومة. ويعتبر التمويل من أهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها هذه المصارف، حيث يهدف التمويل إلى سد العجز التمويلي لأي مشروع سواء كان مشروعاً استثمارياً زراعياً، أو صناعياً، أو تجارياً، أو خدماتياً. كما تقدم المصارف التمويل اللازم للأفراد المستهلكين الراغبين في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة الكهربائية والسيارات والشقق السكنية. وفي هذا الإطار، تعمل المصارف على جمع المدخرات المبعثرة، لتقوم بضخها في جسم الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. وبهذه الوسيلة، تسهم المصارف في تقوية الاقتصاد وتعزز نموه وتطوره. ويعتمد نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل كبير على مدى كفاءة القطاع المالي في البلد. وبناء على ذلك، تحرص الدولة التي تسعى إلى تحقيق النمو في اقتصادها، على توفير بيئة مناسبة لتطوير مؤسسات الوساطة المالية، خاصة المصارف. كما تشجع الحكومات الادخار التي يغذي القطاع المصرفي بالموارد المالية لتقوم بإدارتها بكفاءة (مقداد وحلس، 2005).

وعلى أهميتها، لا تخلو وظيفة منح الائتمان من مخاطر يمكن أن تواجه المصارف التجارية، وتؤثر في مستوى أرباحها. ويعود ذلك إلى أن بعض العملاء قد يعجزوا عن تسديد الالتزامات المترتبة عليهم من فوائد وأقساط في تواريخ استحقاقها. وتقوم المصارف المركزية بالتعاون مع إدارات المصارف التجارية بكثير من الإجراءات في سياستها الائتمانية من أجل التحقق من حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له، مع تحقيق عائد مناسب، وذلك عن طريق منح القروض والتسهيلات الأخرى من الأموال المتوفرة لديها كودائع الأفراد والشركات، وهي ملزمة باتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية للحيلولة دون تعثر زبائنها (يوسف، 2012).

يمثل الائتمان عادة النسبة الأكبر من أصول المصارف، وهو يساهم في تحقيق الجزء الأكبر من دخلها التشغيلي. ويمكن تعريف عملية منح الائتمان على أنها عملية إقراض للأموال الفائضة والمتوفرة في المصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية لها، ضمن شروط وضوابط، لعل من أهمها توفر الضمانات التي تضمن عودة الأموال إلى المصرف وحمايتها من المخاطر (شاهين، 2010).

يعتمد تأثير القروض الخاصة على النمو الاقتصادي على نوع القروض، فالقروض الاستهلاكية والتي تعرف بالقروض الشخصية، يتم اقتراضها لغرض تلبية حاجات الأسرة من أثاث وأجهزة كهربائية وسيارات وشقق سكنية، حيث تعمل تلك القروض على زيادة الاستهلاك في الفترة الحالية، وقد يؤدي ذلك إلى توسع الناتج المحلي في حالة استخدام القروض لشراء سلع معمرة منتجة محلياً، ولكنها قد تؤدي إلى زيادة الاستيراد في حال استخدامها لشراء سلع معمرة أجنبية الصنع، ويمكن أن تؤدي بالتالي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي. أما القروض الاستثمارية، فتعمل على زيادة الاستثمار وتشغيل العمال ونمو الإنتاج، الأمر الذي يخفف من مشكلتي البطالة والفقر ويسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الرضا والمكانة الاجتماعية. ومن جانب آخر، يعتبر الائتمان المصرفي أداة حساسة، قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه. فقد يؤدي الائتمان المصرفي إلى كساد في حالة انكماشه، وقد يؤدي إلى ضغوط تضخمية في حالة الافراط فيه. وتسبب كلتا الحالتين آثاراً اقتصادية خطيرة قد يصعب في بعض من الأحيان احتواؤها والسيطرة عليها (زايدة وأبو معمر، 2006).

يواجه الائتمان المصرفي العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها أو التحوط لها بمنتهى الدقة. وفي العادة، تكون المصارف ملتزمة بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين عند طلبها، في حين قد لا يكون بوسع بعض المقترضين الوفاء بسداد قروضهم تجاه المصارف وفق برامج سدادها (شاهين، 2010).

وعند الحديث عن تأثير الائتمان المصرفي الاستهلاكي على الاقتصاد، فيمكن القول أن بعض الدول تتجه إلى توسيعه بهدف تحفيز نشاطات اقتصادية معينة أو تحريك النشاط

الاقتصادي العام. ويحدث ذلك عندما تتوفر لدى تلك الدولة طاقة لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، ويتوفر لديها مخزون سلعي كبير، مما يعني أن زيادة الاستهلاك في هذه الظروف ستؤدي إلى توسع اقتصادي. تستخدم القروض الاستهلاكية، كباقي التسهيلات، أموال المودعين، لذلك يجب المواءمة بين أوقات استرداد القروض وأوقات استحقاق الودائع. من جانب آخر، تتطلب عملية الزيادة في الإقراض زيادة في الودائع. ولا شك أن الزيادة المتتابعة في القروض، تحتاج إلى المزيد من الحرص على تأمين النشاط المصرفي ضد مخاطر الإقراض، وهذا يتطلب من المصارف العمل على زيادة رؤوس أموالها واحتياطاتها الاختيارية (Excess Reserves)، والتي تمثل في واقع الأمر خط الأمان الأول للمودعين، إضافة إلى أنها تشكل خط الدفاع الأول ضد مخاطر الإقراض (يوسف، 2012).

أما بالنسبة لتأثير القروض على مستوى الأسعار، فمن المنطقي افتراض أن زيادة القروض ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات. وإذا استمرت هذه الزيادة في الطلب لفترة زمنية، فإن العرض يمكن أن يزيد أيضاً استجابة للزيادة في الطلب. هذا، وتشير النظرية الاقتصادية البسيطة (McConnelh, Brue, Flynn, 2009) أنه عند زيادة الطلب والعرض معاً، فإن اتجاه الأثر على الأسعار، لن يكون محدداً، وقد يسير في إحدى ثلاثة اتجاهات، حسب مقدار الزيادة في كل من العرض والطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الاقتراض لغايات الاستهلاك؛ فقد تبقى الأسعار ثابتة (عندما تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب)، أو أنها قد تنخفض (عندما تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب)، أو أنها قد تزداد (عندما تكون الزيادة في العرض أقل من الزيادة في الطلب).

وفي الجانب النظري أيضاً، جرت العادة على استخدام خمس قواعد رئيسية يستنار بها عند منح الائتمان، وتسمى هذه القواعد اختصاراً ب 5C's. وعند الاستناد إلى مثل هذه البديهيات في العمل الائتماني، فإن المصرف سيواجه درجة قليلة من المخاطرة. ونستعرض تالياً هذه القواعد الأساسية الخمس في نموذج ال 5C's كما فصلها الزبيدي

في كتابه "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" والتي يمكن أن يستدل المصرف من خلالها على مقدرة العميل على سداد القرض (الزبيدي، 2002):

1. **شخصية العميل (Character)**

تختص هذه القاعدة الهامة بدراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وذلك من خلال مقابلة يجريها الموظف المسؤول مع العميل، حيث يقوم المحلل الائتماني بتحليل شخصية العميل أثناء المقابلة، ويحدد مدى اقتناعه بأن عملية تقديم القرض للعميل عملية آمنة تخلو من المخاطر.

2. **القدرة على الاستدانة (Capacity)**

تختص هذه القاعدة بقياس مقدرة العميل المقترض على استمرارية الدخل وزيادته، الأمر الذي يزيد من مقدرته على الاقتراض وعلى سداد القرض.

3. **رأس مال العميل (Capital)**

تهتم هذه القاعدة بمدى ملاءة العميل ومقدرة حقوق ملكيته وقدرته على تغطية القرض الممنوح في حالة تضعضعت الأمور المالية عند المقترض والتي تعامل معاملة الضمان.

4. **الضمان (Collaterals)**

تهتم هذه القاعدة بمقدرة العميل على توفير الضمانات الكافية التي تعد من أهم شروط الحصول على القرض. ويعمل المصرف على الاستيلاء على هذه الضمانات بطريقة قانونية في حال تعثر المقترض عن سداد التزاماته المصرفية في أوقات استحقاقها.

5. **الظروف الاقتصادية (Conditions)**

يقصد بالظروف الاقتصادية دراسة الأحوال الاقتصادية العامة التي يعيشها الاقتصاد ومدى ملاءمة نشاط العميل بالنسبة إلى الظروف الاقتصادية المحيطة.

لذلك يجب على المصارف الاهتداء والتمسك بهذه الخصائص للعملاء عند منحهم القروض، وأن لا تتهاون في أي منها عند دراسة طلب أي عميل يريد الحصول على قرض.

2-2 الدراسات السابقة

حاول عدد كبير من الدراسات تحليل الائتمان المصرفي في المصارف التجارية، ودراسة أثره على الاقتصاد المحلي. وكما حظي هذا الائتمان باهتمام الكثير من المؤسسات البحثية والأكاديميين لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية. وقد أنجزت مجموعة من الدراسات البحثية في هذا الإطار.

يرى (Demirgüç-Kunt and Detragiache, 1997) أن التوسع في الائتمان الخاص يعد مؤشراً هاماً على أزمة مصرفية وشيكة الحدوث. وتوصل الباحثان إلى هذه النتيجة من خلال دراسة سلسلة من البيانات الجديدة الخاصة بمجموعة من البلدان المتقدمة والنامية، حيث تصف هذه البيانات واقع الائتمان الاستهلاكي والائتمان الاستثماري. ويعتقد أن نمو الائتمان الاستهلاكي قد أدى إلى ارتفاع مستويات الدين دون انعكاسات تذكر على الدخل على المدى الطويل. لذلك، أسهم النمو السريع في الائتمان الاستهلاكي في زيادة إمكانية وقوع أزمات مصرفية. في المقابل، يمكن للائتمان الاستثماري أن يحمل معه الآثار ذاتها مع فارق أنه يؤدي إلى زيادة الدخل. وتبين التقديرات أن توسع الائتمان الاستهلاكي يمثل مؤشراً، من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، على قرب وقوع أزمة مصرفية. ويرى الباحثان أن توسع ائتمان الأعمال (القروض الاستثمارية) يمكن أن يساهم في وقوع الأزمات المصرفية، ولكن أثره أضعف وأقل مفعولاً من الائتمان الاستهلاكي.

لم يكن التمييز بين القروض الاستثمارية والقروض الشخصية أمراً مقلقاً لمدى طويل في الأدب المصرفي، لأن القروض الشخصية كانت تمثل جزءاً يسيراً من الائتمان المصرفي الكلي حتى مطلع 1990. وفي السنوات الأخيرة، ازداد الإقراض الشخصي بشكل ملحوظ في بلدان كثيرة، وبرز بوصفه موضوعاً هاماً لأبحاث هامة مثل أبحاث (Backé and Wojcik, 2008) (Zinman, 2010).

وأثبت (Reinhart and Kaminsky, 1999) و(Kaminsky, 1998) أن الأزمات المصرفية تظهر في أغلب الأحيان نتيجة التوسع السريع للائتمان في القطاع الخاص. وبالمجمل، تشير هذه الدراسات إلى أن تركيبة الائتمان المصرفي تتغير بصورة ملحوظة مع مرور الزمن. وعلى وجه التحديد، أظهرت النتائج زيادة ملحوظة في نصيب الائتمان الاستهلاكي الذي تجاوز حجم الائتمان الاستثماري في العديد من البلدان مع احتمالية وجود مخاطر قوية لمدى حدوث أزمات مصرفية.

قام (Beck, Büyükkarabacak, Rioja and Valev, 2009) بتحليل بيانات جديدة تتعلق بـــ 45 دولة متقدمة ونامية حول العالم، حيث قاموا بتقسيم القروض الشخصية إلى قروض شركات وقروض استهلاكية. وقاموا باستخدام هذه البيانات لدراسة أثر القروض المصرفية على مجمل الاقتصاد. وكان من أهم النتائج التي توصلوا إليها؛ أن قروض الشركات تزيد من الإنتاج والنمو الاقتصادي وتقوم بزيادة العدالة والمساواة في الدخل عن طريق تقليل الفجوة بين أصحاب الدخل العالي والمنخفض، في حين أن القروض الاستهلاكية لا تؤثر على المساواة في الدخل ولها تأثير غير محدد على النمو، فقد تؤدي إلى زيادته في بعض الحالات وقد تؤدي إلى انخفاضه في حالات أخرى.

وفي دراسة أخرى أعدها الدغيم وآخرون (2006) هدفت إلى تحليل الائتمان المصرفي السوري ومعاييره وعناصره الأساسية، وأهمية متابعة الائتمان، بما فيها القروض الاستهلاكية، للتحقق من استمرارية سلامة وضع العميل وقدرته على سداد الأقساط المستحقة عليه للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف. واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن المصارف السورية لا تقوم بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الاقراض باحتساب تكلفتها بدقة، حيث يتم التركيز على الضمانات المالية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان.

تناولت دراسة الخزرجي (2004) عدة محاور كان من أهمها تحليلات إحصائية عن الديون المتأخرة، بما فيها ديون القروض الاستهلاكية، في بعض المصارف العراقية وأسباب عدم تسديدها في الفترة ما بين 1999–2004. أظهرت التحليلات الإحصائية أن هناك زيادة مضطردة في نسبة الديون المتأخرة إلى الائتمان المصرفي في بعض المصارف العراقية. وعزى الباحث ذلك إلى ظروف العراق بعد حرب الخليج. أما بخصوص الأسباب التي أدت إلى تعثر هذه الديون، فيذكر الباحث أنها كانت أسباب فنية وإدارية، إضافة إلى سياسة الإقراض وأساليب العمل. ويسرد البحث أسباباً أخرى تتعلق بالزبائن، وأخرى تتعلق بالظروف الاقتصادية وأداء السلطات النقدية. وأخيراً، يخلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها؛ تطبيق القوانين التي تحدد نسبة الائتمان الممنوح لكل زبون، بما لا يتجاوز نسبة من رأس المال لكل مصرف، واعتماد خطة ائتمان سنوية لكل مصرف على مقدار الديون المتعثرة، وتخفيض حجم الائتمان للمصارف التي لديها رصيد كبير من الديون المتعثرة، وعدم زيادة السقف الائتماني إلا للمصارف النشطة في تحصيل الديون.

أعد المومني (2000) دراسة لتحديد العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة، بما فيها تعثر القروض الاستهلاكية، في المصارف الأردنية وإيجاد علاقة بين هذه العوامل والتعثر المصرفي. قام الباحث بتوزيع استبيان على ثلاثة فروع لكل مصرف من المصارف المستهدفة في الدراسة. وتوصل إلى تحديد عدة عوامل تؤدي إلى حدوث تعثر في التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية، كان أهمها؛ عدم قيام المصارف بزيارات ميدانية للمشاريع المتوقع تمويلها قبل منح القرض للعميل، وعدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة بحيث يمكن إتباعها في هذه المصارف. ولا ننسى اهتمام المصارف بالضمانات أكثر من اهتمامها بالغرض من التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل العملاء. وأخيراً، يجب أن تقوم المصارف بتقديم تمويل إضافي للعميل وقت الحاجة.

هدفت دراسة أعدها (Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine, 2004) إلى معرفة العلاقة بين التنمية المالية في السوق المالي وبين مستوى الفقر في 52 دولة نامية

ومتقدمة حول العالم بالاعتماد على بيانات سنوية من عام 1960 إلى عام 1999. وتوصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، وفسروا ذلك بقولهم أن الفقر له علاقة قوية مع النمو. وبما أن القروض تحفز النمو، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل مستوى الفقر.

3- القطاع المصرفي الفلسطيني

يتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من سلطة النقد الفلسطينية ومجموعة المؤسسات المالية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لقانونها، تهدف سلطة النقد إلى ضمان سلامة العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين، وعلى ضوء ذلك، وفرت سلطة النقد منذ إنشائها بيئة مناسبة لتطوير القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث ارتفع عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مصرفين بأقل من 20 فرعاً عام 1992 إلى 18 مصرفاً و223 فرعاً ومكتباً في عام 2012 منتشرة في سائر المدن والبلدات في الأراضي الفلسطينية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2013)، بمعنى أن عدد المصارف خلال هذه الفترة قد شهد زيادة سنوية تقدر بحوالي 38%، بينما بلغت الزيادة السنوية في عدد الفروع حوالي 48%. هذا، وقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد المصارف إلى إيجاد بيئة تنافسية لاكتساب المزيد من العملاء وجذب المزيد من الأموال وزيادة الأرباح بالاعتماد على التسهيلات الائتمانية سواء الاستثمارية أو الاستهلاكية منها (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2011).

ساهمت التعليمات التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية في تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال مطالبة المصارف العاملة في فلسطين بتوجيه تسهيلاتها الائتمانية نحو القطاع الاقتصادي المحلي عن طريق تحديد سقف التوظيفات الخارجية ب 55% من قيمة الودائع، بعد أن كان السقف المسموح به للتوظيفات الخارجية يبلغ 65%. واستناداً إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية، فإن القروض الاستهلاكية ارتفعت بنسبة 291.6% خلال الفترة بين الربع الأول من العام 2008 إلى الربع الرابع من العام 2012. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن نسبة القروض الاستهلاكية بلغت في سنة 2008 نحو 3.8% من إجمالي الناتج المحلي بينما تضاعفت نسبتها في عام 2011 لتصل إلى 7.6%. ولعل هذه البيانات تعني أن عبء التزام المقترضين لتسديد هذه القروض يزداد في اقتصاد

مكشوف للصدمات الخارجية والداخلية، ويمكن أن تعزى الزيادة العالية في القروض إلى الزيادة في الطلب على المساكن والأثاث والأجهزة الكهربائية والتي قد لا يستطيع بعض الأفراد الحصول عليها دون اللجوء إلى الاقتراض من المصارف.

3-1 تطور القطاع المصرفي الفلسطيني

يعتبر الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وليد تطور تاريخي اتصف بالبداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، مما نتج عنه ضرورة ملحة لوجود جهاز مصرفي يقوده مصرف مركزي قوي قادر على إدارة وتنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية.

وفي سبيل تحقيق أهدافها، تعمل سلطة النقد وفق قانونها (قانون سلطة النقد الفلسطينية، المادة 5) على:

1. تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والإشراف عليها وفرض العقوبات عليها.
2. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
3. توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانوناً.
4. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسيات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.
5. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
6. تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.
7. القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الوطنية والمؤسسات العامة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.

8. العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.
9. تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف عليها.

أما بخصوص المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلا يجوز لأي مصرف منح ائتمان لشخص في حالة بلغ حجم التعرض للشخص ما نسبته 10% أو أكثر من قاعدة رأسمال المصرف دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد. كما تلزم سلطة النقد المصارف بالحصول على ضمانات ملائمة أو زيادتها في حالة أن تطلب الأمر ذلك. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الائتمان الممنوح لذوي الصلة متوافقاً مع السياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس إدارة المصرف، وأن لا يحصل ذووا الصلة على شروط تفضيلية في المنح عن الشروط المطبقة على عملاء المصرف. وعلى أي حال من الأحوال، لا يجوز أن يتجاوز مجموع التركز للأطراف ذوي الصلة عن نسبة تحددها سلطة النقد بموجب التعليمات الصادرة عنها. وكما تطلب سلطة النقد من المصارف الحصول على ضمانات ملائمة لأي ائتمان ممنوح وخاصة لذوي الصلة (قانون المصارف في فلسطين: المادة 16 والمادة 17).

3-2 حجم الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني

لم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن الآثار السلبية للإجراءات العسكرية والأمنية التي تفرضها إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول من العام 2000 والتي استغلتها سلطات الاحتلال لإلحاق أضرار فادحة بمختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المصرفي الذي تراجعت موجوداته. ومع فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون ثاني 2006 وتشكيلها الحكومة نهاية آذار من نفس العام، واجهت الحكومة الجديدة حصاراً مالياً لا سابق له. وتوقفت إسرائيل عن

تحويل عائدات الضرائب التي تجمعها على مشتريات التجار الفلسطينيين من خلال آلية المقاصة، وفقا لاتفاقية باريس الاقتصادية.

في الآونة الأخيرة، ونتيجة لحالة التهدئة النسبية وما رافقها من بعض الاستقرار الاقتصادي النسبي وزيادة الثقة في المصارف الفلسطينية والاقتصاد المحلي، تمكنت المصارف من استقطاب مبالغ كبيرة كودائع العملاء. وتشير البيانات أن حجم الودائع ارتفع من 5,846.7 مليون دولار عام 2008 إلى 7,484.1 مليون دولار عام 2012، أي بنسبة 28%، خلال الفترة، وبمعدل يصل إلى حوالي 7% سنوياً.

شهد عام 2012 تناقصاً طفيفاً، مقارنة بالأعوام السابقة، في حجم الودائع بعملة الدولار من مجمل الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني. ففي عامي 2009 و2010 بلغت نسبة الودائع في الدولار 42.8% و41.9%، على التوالي. أما في العام 2012، فقد انخفضت نسبة الودائع بالدولار إلى 40% من مجمل هذه الودائع. ويمكن تفسير سبب انخفاض نسبة الودائع المودعة بالدولار إلى عاملين رئيسيين؛ أولاً، انخفاض التحويلات الخارجية خاصة من الولايات المتحدة. ثانياً، انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الأكثر تداولاً في السوق المحلية، وهي الشيكل (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ).

ويأتي في المرتبة الثانية بعد الودائع بالدولار الودائع بعملة الشيكل، حيث وصلت نسبتها عام 2012 إلى 31% بسبب استخدامها الواسع في المعاملات اليومية والحكومية وباعتبارها العملة الرئيسية المستخدمة لغايات التبادل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن أهمية الودائع بالشيكل تأخذ اتجاهاً متصاعداً منذ عام 2006، وذلك بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الودائع بالشيكل مقابل الفائدة على كل من الدولار والدينار، حيث سجلت الودائع بالشيكل من مجمل الودائع ما نسبته 23.3% و25.4%، في عامي 2009 و2010 على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ).

وأخيراً، سجلت الودائع بعملة الدينار أقل أهمية نسبية بالنسبة للعملات الأخرى في عام 2012، إذ شكلت ما نسبته 23.3% من إجمالي الودائع. ويمكن أن يعزى هذا

الانخفاض في الأهمية النسبية لاستخدام الدينار الأردني كعملة ادخار إلى هبوط قيمة هذه العملة بالنسبة إلى العملة الرئيسية المستخدمة في التبادلات اليومية، وهي الشيكل. ومن ناحية اقتصادية، فإن الهبوط في سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية الأخرى سيكون لمصلحة المقترض إذا ما كان المقترض يتقاضى دخله بعملة أخرى غير الدينار، والعكس صحيح، حيث تكون لمصلحة المقرض إذا ما ازدادت قيمة الدينار (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ).

3-3 محفظة القروض في القطاع المصرفي الفلسطيني

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة الأكثر أهمية في تحريك عجلة الاقتصاد، وتنشيط الطلب المحلي، وزيادة معدلات النمو لتأثيرها الواسع على كافة القطاعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تبذل سلطة النقد جهوداً كبيرة لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المحلية مقابل خفض التوظيفات الخارجية، في خطوة تهدف إلى توجيه القطاع المصرفي الفلسطيني لخدمة الاقتصاد المحلي، حيث حددت السلطة سقفاً للتوظيفات الخارجية يبلغ، كما ذكرنا سابقاً، 55% من إجمالي ودائع المصارف العاملة في فلسطين. وتشير بيانات سلطة النقد إلى انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية من 65% في عام 2004 إلى 36% في العام 2012. وخلال نفس السنوات ازدادت نسبة التوظيفات المحلية من أقل من 25% إلى 56%.

تتصف المحافظ الائتمانية بأنها من أكثر أصول المصارف عرضة للتذبذب في قيمتها بسبب عوامل خارجية أو داخلية متعلقة بالمصرف والظروف الاقتصادية المحيطة. ونظراً لقلة قاعدة رأس المال بالنسبة إلى أصول المصرف، فإن أي تذبذب في قيمة هذه الأصول سيؤثر على أداء المصرف ويزيد من احتمالية العسر المالي. ولذلك، يمكن اعتبار مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف بغض النظر عن قيمة رأس مال المصرف.

تعتبر محفظة القروض أهم وأوضح المؤشرات على كفاءة الإدارة ومقدرة المصرف على تحقيق أهدافه. فعلى صعيد هيكل الائتمان، كان توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بحسب نوع التسهيل في الربع الأخير من عام 2012، على النحو التالي؛ 2,214 مليون دولار للقروض وهي بذلك تمثل 81% من مجموع التسهيلات، و522.6 مليون دولار للجاري مدين، أي حوالي 19% من تلك التسهيلات. أما في العام 2010، فكانت القروض تشكل ما نسبته 69% بقيمة 1,953.9 مليون دولار في حين بلغت نسبة الجاري مدين 31% بقيمة 864.7 مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ).

أما على صعيد العملة، فتوزعت التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الأخير من العام 2012 على النحو التالي؛ تسهيلات بالدولار الأمريكي بنسبة 71.4%، يليها التسهيلات بالشيكل بنسبة 14.2%، ثم التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة 13.4%، علماً أن النسبة المتبقية هي عبارة عن تسهيلات بعملات أخرى. ولعل السبب الرئيسي وراء الطلب الكبير على القروض بعملة الدولار هو أن الفائدة على هذه القروض متدنية نسبياً مقارنة بالفائدة على الشيكل وعلى الدينار، وتشير بيانات سلطة النقد إلى أن متوسط أسعار الفائدة على القروض في المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2012 كان على النحو التالي؛ 6.97% على التسهيلات بعملة الدولار، تليها نسبة الفائدة على التسهيلات بعملة الدينار وبنسبة فائدة متوسطها 8.11%، ثم الفائدة على التسهيلات بعملة الشيكل بنسبة فائدة يصل متوسطها إلى 11.29% ويعود ارتفاع نسبة الفائدة على التسهيلات بالشيكل إلى أن معظم الودائع بالشيكل تكون قصيرة الأجل، ولذلك لا تفضل المصارف المحلية إعطاءها كقروض طويلة الأجل. ولغايات المقارنة، لا بد من الإشارة إلى أن الفوائد على الودائع بالعملات الثلاث خلال نفس العام كانت على النحو التالي: 0.46% على الودائع بالدولار، و1.7% على الودائع بالدينار، و1.22% على الودائع بالشيكل.

أما بالنسبة لتوزيع محفظة القروض حسب التوزيع الجغرافي، فقد بلغت حصة الضفة الغربية منها، في آخر ربع من العام 2012، ما نسبته 84.4% من إجمالي محفظة التسهيلات، بمبلغ إجمالي يصل إلى 2,317.4 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت حصة قطاع غزة 15.6% فقط من مجموع التسهيلات، بمبلغ إجمالي يصل إلى 429.4 مليون

دولار مقارنة بحوالي 7% في الربع الأخير من العام 2010 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2011). ويأتي هذا التحسن الطفيف في قطاع غزة نتيجة لتحسن الحركة التجارية على المعابر والتخفيف النسبي للحصار عام 2012 مقارنة بالأعوام السابقة.

يبين الشكل (1) نسبة مجمل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في المصارف العاملة في فلسطين والأردن. ويلاحظ من خلال الشكل أن هذه النسبة منخفضة في فلسطين، إذا ما قورنت بنفس المؤشر في المصارف العاملة في الأردن. ففي عام 2011، على سبيل المثال، وصلت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في المصارف الأردنية إلى 65% (Bank Audi, 2012). أما في المصارف الفلسطينية، فبلغت هذه النسبة في نفس العام حوالي 50% (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ). ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي في الأردن، إضافة إلى صغر حجم الاقتصاد الفلسطيني والذي يعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي، إضافة إلى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة والمتمثل بسيطرة الإسرائيليين على كافة المعابر البرية والبحرية والجوية. من ناحية أخرى، قد يعود السبب في قلة التسهيلات الائتمانية في فلسطين إلى عدم مقدرة العميل على تقديم ضمانات ملائمة لقيمة القرض[2] والتي تعتمد على نوع القرض الممنوح. أضف إلى ذلك، صعوبة الحصول على مثل هذه القروض عند عدم إيفاء العميل بالتزاماته أمام المصرف. فكما يلاحظ من الشكل (1)، فإن نسبة القروض إلى الودائع تتأرجح مع تطور الأحداث على الساحة المحلية، وأن كمية القروض انخفضت في السنتين التي تلت انتفاضة الأقصى، ثم أخذت في الارتفاع عندما مال الوضع الأمني إلى الاستقرار مرة أخرى. ولكنها انخفضت مرة أخرى ابتداءاً من العام 2006، بعد تشكيل حكومة حماس الأولى والمقاطعة الدولية لهذه الحكومة وتوقف تدفق المنح والمساعدات من المجتمع الدولي. أما بعد العام 2008، فقد أخذت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع الاتجاه التصاعدي، واستمرت ولغاية الآن.

[2] فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن معظم الأراضي الخاصة في المناطق الفلسطينية غير مسجلة تسجيلاً رسمياً، الأمر الذي يجعل المصارف لا تقبل هذه الأراضي كنوع من الضمان.

شكل 1: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والأردن (1997-2011)

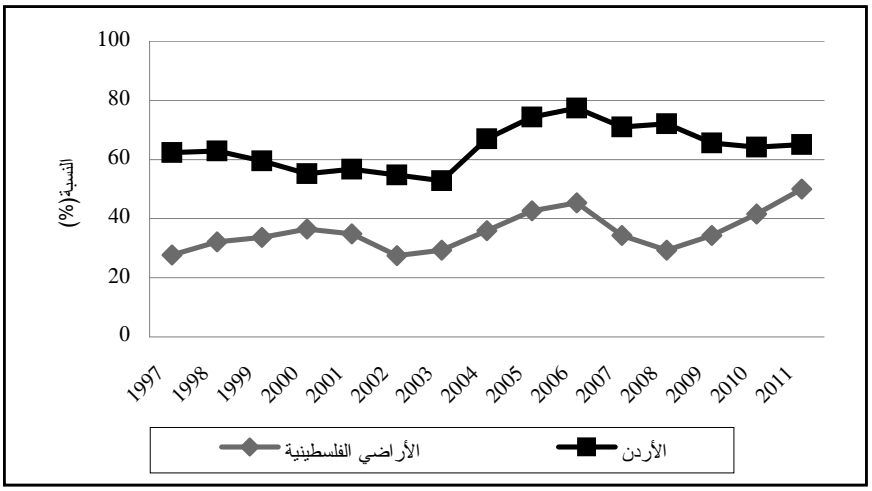

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2013أ)، بيانات مصرفية، تاريخ الدخول 15 أيار

Bank Audi, Audi, Saradar Group, (2012), "Challenging Twin Deficits in a "Wait to See" Mode Economy", Jordan Economic Report

من ناحية أخرى، سجلت نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية زيادة ملحوظة، لكننا نلاحظ أن هذه النسبة ما زالت منخفضة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بدول أخرى سواء كانت دولاً نامية أو متقدمة أخرى. فعلى سبيل المثال، وكما يشير الشكل رقم (2)، تبلغ هذه النسبة في فلسطين 34.9% في عام 2011 مقارنة بحوالي 220% في حالة الاقتصاد الأمريكي الذي تعد نسب القروض فيه إلى الناتج المحلي الإجمالي من أعلى النسب في العالم. وإلى جانب الولايات المتحدة، يلاحظ من خلال الشكل نفسه أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان أعلى من بقية دول المنطقة. وأخيراً، يتبين من الشكل أن هذه النسبة في كل من مصر وإسرائيل والأردن أعلى من مستواها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنها تبقى أقل من مستواها في كل من الولايات المتحدة ولبنان.

شكل 2: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي
لدول مختلفة (1997–2011)

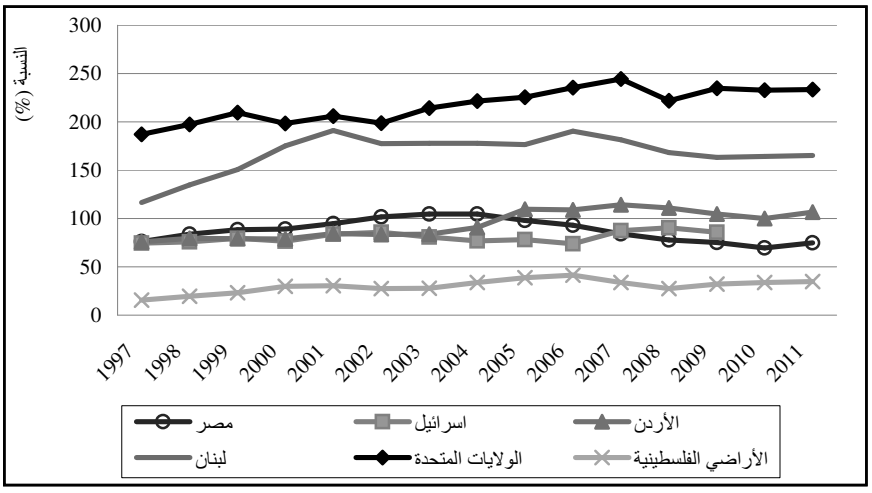

Source: World Bank, (2012), "Bank Non-Performing Loans to Total Gross Loans", http://data.worldbank.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS

سبق تعريف التمويل الاستهلاكي، أو القروض الاستهلاكية، على أنها عملية تقديم القروض للمستهلكين بغرض شراء سلع استهلاكية معمرة، مثل الأثاث والأجهزة الكهربائية والسيارات والشقق السكنية، التي لا يستطيع الشخص الحصول عليها بالاعتماد على دخله ومدخراته من هذا الدخل. ويبين الشكل (3) قيمة التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية الربعية للأعوام 2008–2012 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويلاحظ من خلال الشكل أن حجم القروض الاستهلاكية ازدادت بمعدلات مرتفعة في عام 2012 مقارنة بالعام 2008، حيث ازدادت من 318,727.89 مليون دولار في الربع الأول من العام 2008 إلى 1,248,182.94 مليون في الربع الرابع من العام 2012، أي بزيادة تصل إلى 291.6%. أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد ازدادت خلال نفس الفترة من 1,172 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2008 إلى حوالي 1,733.2 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2012، وبذلك تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة بحوالي 48%.

ويتضح من ذلك، أن معدلات الزيادة في الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لا يرافقها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 3: إجمالي القروض الاستهلاكية الربعية الممنوحة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (2008-2012)

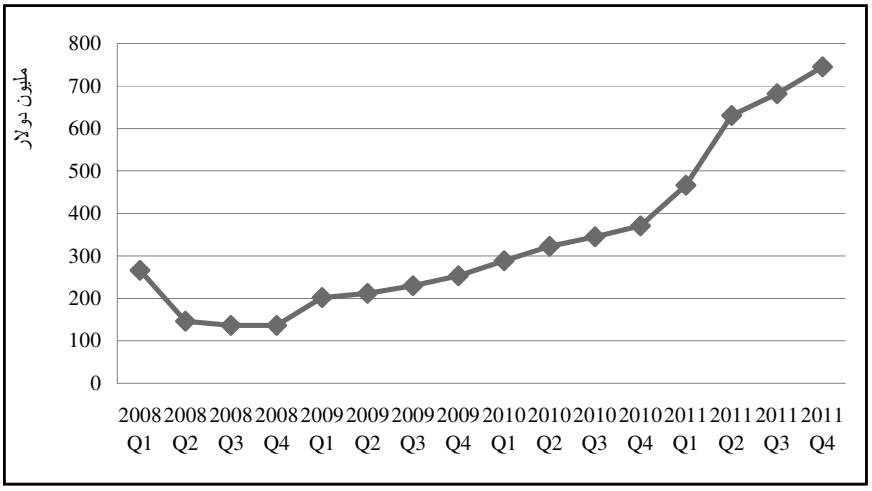

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2013أ)، بيانات مصرفية، تاريخ الدخول 15 أيار

3-4 الإطار التنظيمي والإداري للائتمان المصرفي الفلسطيني

حددت المادة رقم (5) من قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 صلاحيات سلطة النقد بالإشراف والرقابة على أعمال كل من المصارف ومحلات الصرافة والشركات المالية، بالإضافة إلى صناديق التنمية والاستثمار. ومنذ مباشرة سلطة النقد الفلسطينية عملها عام 1995، حرصت على خلق الإطار التنظيمي والتشريعي لعمل وإدارة هذه المؤسسات. وقد تم إصدار قانون جديد للمصارف في العام 2010، ليحل محل قانون العام 2002، حيث عمل القانون الجديد على خلق بيئة متينة من خلال الأنظمة والتعليمات التي تنظم عمل هذه المؤسسات، خاصة أنظمة المعلومات الائتمانية التي تهدف إلى بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة، تشتمل على مجموعة من الأنظمة

الآلية، علماً أن هذه القاعدة متوفرة لجميع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مؤسسات الإقراض الأخرى. وتهدف هذه الأنظمة إلى مساعدة كافة مؤسسات الإقراض من خلال الشبكة المعلوماتية لاختيار عملائها بدرجة عالية من الصراحة والثقة. وبالتالي، سيكون لها تأثير على إدارة محافظها الائتمانية، والحد من المخاطر المتعلقة بها، ويعزز هذا من متانة النظام المصرفي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، 2010).

يعتبر نظام المعلومات الائتمانية والذي دخل حيز التنفيذ في نيسان 2008، بمثابة قاعدة للبيانات للأشخاص المقترضين وكفلائهم، يتم فيها تجميع معلومات شخصية ومالية متعلقة بهم. ويتيح وجود مثل هذه البيانات للمؤسسات المالية إمكانية الاطلاع على معلومات تاريخية عن العملاء قبل الموافقة على منحهم القروض، مما يقلل من مخاطر الائتمان في المصارف ومؤسسات الإقراض (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، 2010).

كما تلعب سلطة النقد دوراً مهماً في موضوع الائتمان المصرفي في فلسطين من خلال الواجب الرقابي على المصارف بهدف تقليل المخاطر، الأمر الذي يسهل بالتالي العملية التمويلية، علماً أن سلطة النقد لا تملك حق التدخل في قرارات منح التمويل، لأن المصرف نفسه هو صاحب القرار. بالمقابل، تشجع سلطة النقد المصارف على تنويع مصادر الإقراض، حيث لا يسمح للمصرف بتركيز قروضه في قطاع معين بنسبة تزيد عن 20% من قيمة محفظة القروض التي تقدمها، وذلك لتقليل المخاطرة التي يمكن أن تنتج عن تشوهات في قطاعات معينة. ومن جانب آخر، تلتزم المصارف بأن لا تقل قاعدة رأس المال عن 50 مليون دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأخرى المتداولة، بالإضافة إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال (قاعدة رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر)، بحيث لا تقل بأي حال من الأحوال عن 12% (سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات 7/ 2009).

5-3 جودة محفظة القروض

يبين الشكل (4) نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض المقدمة من المصارف في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان ومصر واليونان وإسرائيل والولايات المتحدة. ويلاحظ من الشكل أن المصارف التجارية في كل من لبنان ومصر وفلسطين، سجلت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة القروض المتعثرة إلى مجمل القروض خلال السنوات الثلاث الأخيرة. أما في الأردن، فيشير الشكل إلى ارتفاع نسبة التعثر في سداد القروض. ويمكن تفسير أسباب زيادة التعثر هناك بأن الأردن يعتمد بشكل كبير على العمالة الأردنية في دول الخليج، التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، أزمة الرهن العقاري، وخاصة الإمارات العربية المتحدة عام 2009. كذلك الأمر، فإن السوق الأردني يعتمد اعتماداً رئيسياً على السائح الخليجي، مما جعل الطلب الكلي في الأردن يتأثر بالسياحة الخليجية. ولعل كل ذلك ساهم في خسارة الشركات، وبالتالي تعثرها عن سداد جزء من المبالغ التي سبق أن اقترضتها من المصارف.

وفي الأراضي الفلسطينية، يلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة من مجمل القروض، قد تناقصت من حوالي 12% سنة 2007 إلى حوالي 2.8% في سنة 2011، أي أن نسبة الانخفاض وصلت إلى حوالي 328% خلال هذه الفترة. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في نسبة الديون المتعثرة في المصارف الفلسطينية إلى انتظام تحويل إسرائيل لمستحقات المقاصة، واستئناف تدفق المنح والمساعدات الدولية، الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في القطاع الحكومي العام، مما ترك أثراً على نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام. كما أن تشدد المصارف في إعطاء القروض، خاصة من جهة طلب ضمانات كبيرة يمكن أن يفسر هذا الانخفاض في نسبة التعثر.

وتشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن معدل حصة القروض الاستهلاكية للفترة بين الربع الرابع من العام 2008 إلى الربع الرابع من العام 2012 لا تتجاوز 15% من مجمل القروض المتعثرة، بينما يعود الباقي إلى التعثر في القروض الاستثمارية (سلطة النقد الفلسطينية، 2013ب). ويمكن أن يدلل هذا الأمر على جدية وكفاءة وفعالية

السياسات المستندة إلى معايير ومبادئ الإقراض الجيد والمتبعة في النظام المالي المتمثل بسلطة النقد والمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة للتقليل من التعثر في سداد المبالغ المقترضة. من جانب آخر، فإن هذه النسبة لا تعني بالضرورة أن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن المخاطر الرئيسية المتمثلة في عدم انتظام الالتزامات الحكومية تجاه موظفي القطاع العام.

شكل 4: نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي لمجموعة مختارة من الدول (2007-2011)

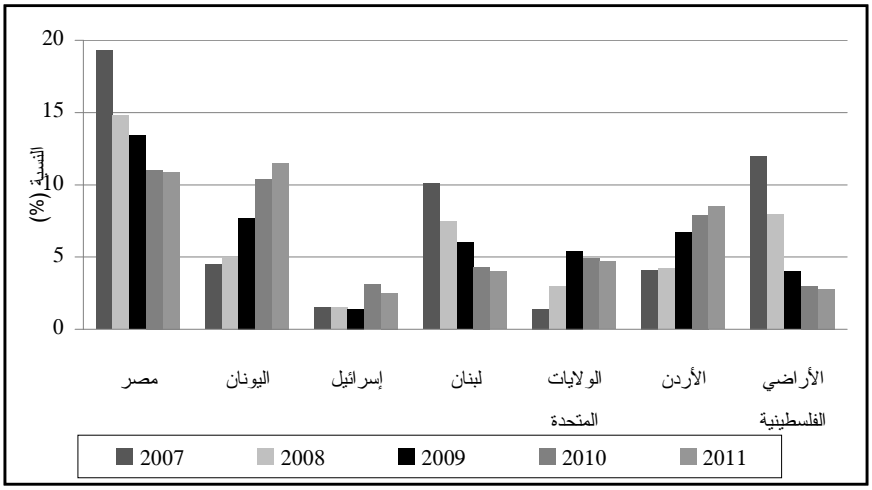

Source: World Bank, (2012), "Bank Non-Performing Loans to Total Gross Loans", http://data.worldbank.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS

كما يلاحظ من الشكل أن نسبة القروض المتعثرة في الدول العربية أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية. فعلى سبيل المثال، لم تتعد نسبة القروض المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2011 أكثر من 4%، في حين وصلت هذه النسبة في اليونان إلى حوالي 12% نتيجة الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها. أما في إسرائيل، فلم تتعد هذه النسبة أكثر من 2%. ولكنه يلاحظ أيضاً أن نسبة التعثر في مصارف الدول المتقدمة المشمولة بالمقارنة (الولايات المتحدة

واليونان وإسرائيل)، قد ازدادت خلال الفترة قيد الدراسة. ويعود ذلك إلى أزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة في العام 2007، وامتد أثرها ليصل دول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول المتقدمة حول العالم.

4- تحليل أثر القروض الاستهلاكية على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

يبحث هذا الفصل في أثر القروض الاستهلاكية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويأتي في مقدمتها النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى أثرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد. كما نحلل في هذا الفصل العلاقة بين حجم القروض الاستهلاكية وبعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى، ويأتي في مقدمتها علاقة القروض الاستهلاكية بمعدلات البطالة ومعدلات الفقر، إضافة إلى علاقتها بعدد حالات الزواج، وبعدد حالات الطلاق، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الارتباط الجزئي.

4-1 القروض الاستهلاكية ونمو الناتج المحلي الإجمالي

عندما تم استعراض واقع القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية في الجزء الرابع من الفصل الثالث، تمت الإشارة إلى أن نسبة هذه القروض من القروض الكلية منخفضة، حيث أن معدل هذه النسبة من الربع الأول 2008 إلى الربع الرابع 2012 لا تشكل سوى 23% من القروض الإجمالية الخاصة التي تقدمها هذه المصارف. ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 44.7% في نهاية الربع الأخير من العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013أ). وعليه، يجادل البعض أنه لن يكون للقروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويسعى هذا الجزء من الفصل إلى إثبات هذه الفرضية أو نفيها، بمعنى، هل تؤثر القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟ وإذا كان هنالك من تأثير، هل تؤثر هذه القروض سلباً أم إيجاباً في هذا النمو؟

ولإثبات هذه الفرضية أو الإجابة عن هذين السؤالين، تستخدم الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لبحث طبيعة العلاقة بين القروض الاستهلاكية (كمتغير مستقل) ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمتغير تابع). وبما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بعوامل أخرى، قد تكون أكثر أهمية من حجم القروض الاستهلاكية، فقد تم إضافة هذه العوامل إلى النموذج القياسي المفسر للعلاقة المحتملة بين هذين المتغيرين. وتشير دالة الإنتاج (Production Function) أن أهم عاملين يؤثران في نمو الناتج المحلي الإجمالي هما حجم الاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي) وعدد العاملين في الاقتصاد (Pindyck and Rubinfeld, 2001).

وعليه، يصبح النموذج القياسي المراد تقديره على النحو التالي:

$$RGDPG = \beta_0 + \beta_1 CL + \beta_2 RINV + \beta_3 Empl + e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

$RGDPG$: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

CL : حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية (مليون دولار أمريكي)

$RINV$: حجم الاستثمار الحقيقي (مليون دولار أمريكي)

$Empl$: عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (ألف عامل)

e : الخطأ العشوائي

$\beta's$: معاملات يصار إلى تقديرها.

وعند تقدير النموذج، كانت النتائج على النحو التالي:

$$RGDPG = -47.9 - 0.009CL + 0.111RINV + 0.033Empl - 0.38AR(1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
$$(-4.44) \quad (-1.77) \quad (4.64) \quad (2.10)$$

$$R^2 = 0.74 \qquad F-ratio = 9.17 \qquad DW = 1.9$$

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى القيم التائية المناظرة لكل معامل من المعاملات المقدرة.

تشير نتائج التقدير أعلاه إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.74، والتي تعني أن 74% من التغيرات في قيمة المتغير التابع (نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (حجم القروض الاستهلاكية، والقيمة الحقيقية للاستثمارات، وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني). كما تشير النتائج إلى أن القيمة الفائية المحسوبة (F-calculated) تبلغ 9.17. وتستخدم القيمة الفائية في اختبار جودة النموذج ككل (كوحدة واحدة). وبما أن القيمة الفائية المحسوبة عالية، يمكن القول أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه في تحليل العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمتغير تابع) وكل من حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية، والقيمة الحقيقية للاستثمارات، وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (كمتغيرات مستقلة). كما تشير قيمة داربن واطسون (DW) أن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، وذلك بعد إعادة تقديره باستخدام التباطؤ الزمني لربع واحد (AR(1)).

وعند إمعان النظر في القيم التائية المحسوبة، التي تستخدم في اختبار جودة المعاملات المقدرة كل على حدا، يظهر أن جميع القيم التائية المحسوبة مرتفعة نسبياً. ولاختبار معنوية المعاملات المقدرة، يجب مقارنة القيم التائية المحسوبة مع القيمة التائية الجدولية. وعند عقد هذه المقارنة، يمكن الاستنتاج أن جميع معاملات المتغيرات المستقلة تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05 عدا معامل القروض الاستهلاكية الذي يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.10، أي أن هذه المعاملات تختلف إحصائياً عن الصفر، ويمكن استخدامها في تفسير التغيرات في المتغير التابع (نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

وللبحث في طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة، يمكن تفحص إشارة كل معامل من المعاملات المقدرة. وتشير نتائج التقدير، إلى أن إشارة معامل كل من القيمة الحقيقية للاستثمار وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني تحمل الإشارات الموجبة المتوقعة، بمعنى أنه كلما ازداد كل من حجم الاستثمار الحقيقي وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، كلما ازداد النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما علاقة حجم القروض الاستهلاكية مع المتغير التابع، فتشير نتائج التقدير إلى أنها علاقة عكسية، حيث أن إشارة معاملها المقدر هي إشارة سالبة. وعليه، نخلص إلى القول أن للقروض الاستهلاكية أثراً سلبياً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وعلى وجه التحديد، تشير النتائج أنه من المتوقع أن ينخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل إلى 0.01% مع زيادة القروض الاستهلاكية بمقدار مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع الجانب النظري الذي تم استعراضه في الجزء (2-1) من الفصل الثاني في هذه الدراسة، والذي يتلخص بأن للقروض الاستهلاكية أثراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي عندما يعتمد المجتمع قيد الدراسة على المستوردات بصورة كبيرة.

لا شك أن زيادة القروض المستخدمة في شراء السلع الاستهلاكية ستعمل على توليد دخل إضافي للشركات التي تتعامل بالأثاث والأجهزة الكهربائية والسيارات ومواد البناء وكذلك للعاملين في هذه الشركات، ولكن الدخل المتدفق إلى خارج البلاد نتيجة لارتفاع قيمة المستوردات من الخارج والتي يكون تأثيرها مباشراً وسريعاً على الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ذلك الدخل الذي تم توليده داخل البلد والذي يكون تأثيره محدوداً وبطيئاً على هذا الناتج. وبالتالي، فإن الأثر النهائي لهذه القروض سيكون سلبياً على الدخل. وقد توج ذلك من خلال بعض المشاهدات على واقع الدول الأخرى، حيث أشار Demirgüç-Kunt and Detragiache (1998) إلى الأثر السلبي المحتمل الذي تركته التسهيلات الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باستخدام بيانات لمجموعة من دول العالم المتقدم والنامي. أما Beck, Büyükkarabacak, Rioja and Valev

(2009)، فقد أثبتوا أن القروض الاستهلاكية لا تؤدي إلى تقليل الفجوة بين أصحاب الدخل العالي والمنخفض، وأن لها تأثيراً غير محدد على النمو.

2-4 القروض الاستهلاكية والرقم القياسي لأسعار المستهلك

تم في الجزء 2-2 من هذه الدراسة استعراض الجانب النظري المتعلق بأثر القروض الاستهلاكية على مستوى الأسعار. وقد تمت الإشارة إلى أن هذا الأثر قد يسير في إحدى ثلاثة اتجاهات، حسب مقدار الزيادة في كل من العرض والطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الاقتراض لغايات الاستهلاك؛ فقد تبقى الأسعار ثابتة (عندما تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب)، أو أنها قد تنخفض (عندما تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب)، أو أنها قد تزداد (عندما تكون الزيادة في العرض أقل من الزيادة في الطلب).

ولدراسة أثر القروض الاستهلاكية على المستوى العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تم بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير تابع وحجم القروض الاستهلاكية كمتغير مستقل. وحيث أن مستوى السعر العام يتأثر بعوامل أخرى خلاف حجم القروض الاستهلاكية، فقد تم إضافة هذه العوامل إلى النموذج القياسي. ولعل أهم عاملين يؤثران في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (ارتفاع الأسعار) هما؛ أولاً، الدخل كمؤشر للطلب (Demand Pull Inflation) على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تستخدم الدراسة قيمة الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لمستوى الطلب. وثانياً، معدل البطالة، حيث يمكن أن يتأثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدلات البطالة أو يؤثر فيها من خلال منحنى فليبس. وعليه، يصبح النموذج القياسي المراد تقديره على النحو التالي:

$$CPI = \beta_0 + \beta_1 CL + \beta_2 RGDP + \beta_3 Unempl + e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

CPI : الرقم القياسي لأسعار المستهلك (%)

CL : حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية (مليون دولار أمريكي)

$RGDP$: حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)

$Unempl$: معدل البطالة (%)

e : الخطأ العشوائي

$\beta's$: معاملات يصار إلى تقديرها

وعند تقدير النموذج، كانت النتائج على النحو التالي:

$$CPI = 64.04 - 0.004CL + 0.04RGDP + 0.38Unempl \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$
$$(9.41) \quad (-1.70) \quad (10.25) \quad (2.68)$$

$$R^2 = 0.96 \qquad F - ratio = 113.9 \qquad DW = 1.86$$

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى القيم التائية المناظرة لكل معامل من المعاملات المقدرة.

وتشير نتائج التقدير إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.96، والتي تعني أن 96% من التغيرات في قيمة المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية، وحجم الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة). كما تشير النتائج إلى أن القيمة الفائية المحسوبة (F-calculated) تبلغ 113.9، وبما أن هذه القيمة مرتفعة، يمكن القول أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه في تحليل العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك (كمتغير تابع)، وكل من حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية، ومستوى الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة (كمتغيرات مستقلة).

وعند إمعان النظر في القيم التائية المحسوبة، يظهر أن جميعها مرتفعة نسبياً، عدا تلك المرتبطة مع متغير القروض الاستهلاكية الحقيقية، الأمر الذي يعني أن جميع المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، عدا المعامل المقدر للقروض الاستهلاكية. وبلغة إحصائية، يمكن القول أن المعاملات المقدرة لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة تختلف إحصائياً عن الصفر، ويمكن استخدامها في تفسير التغيرات في مستوى الرقم القياسي لأسعار المستهلك. أما معامل متغير القروض الاستهلاكية الحقيقية الذي لا يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، فإنه لا يختلف إحصائياً عن الصفر ولا يمكن استخدامه في تفسير التغيرات في مستوى الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وتشير نتائج التقدير إلى أن إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موجبة، بمعنى أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمقياس لمستوى الطلب) والرقم القياسي لأسعار المستهلك. لا شك أن هذه النتيجة تتماشى مع التوقعات، حيث أنه من المتوقع أن يزداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك عند زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين). كما تشير نتائج التقدير إلى أن علاقة معدل البطالة مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك هي علاقة طردية، حيث أن إشارة معاملها المقدر هي إشارة موجبة. ويتفق ذلك مع واقع حال الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تعاني من مشكلتي التضخم والبطالة في نفس الوقت، وهذا ما أطلقنا عليه الركود التضخمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الاستهلاكية والرقم القياسي لأسعار المستهلك) لا تتفق مع النتيجة التي توصل إليها (Dlamini, 2008)، حيث توصل لنتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والقروض المصرفية، باستخدام بيانات من واقع مقاطعة ماكاو الصينية.

4-3 القروض الاستهلاكية ومتغيرات اقتصادية اجتماعية أخرى

تم في الجزأين السابقين دراسة أثر القروض الاستهلاكية على كل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. ونظراً لعدم توفر بيانات ربعية حول بعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية خلال فترة الدراسة، نحلل في هذا الجزء من الفصل العلاقة بين حجم القروض الاستهلاكية وكل من معدلات البطالة ومعدلات الفقر وعدد حالات الزواج وعدد حالات الطلاق، وذلك باستخدام أسلوب الارتباط الجزئي (Partial Correlation). ويقيس معامل الارتباط الجزئي طبيعة ومدى علاقة الارتباط بين زوجين من المتغيرات على اعتبار أن المتغيرات الأخرى ذات الصلة ثابتة. فعلى سبيل المثال، يمكن دراسة علاقة الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية ومعدلات الفقر السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على اعتبار بقية المتغيرات الأخرى قيد الدراسة ثابتة، وهذه المتغيرات هي؛ حجم الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم الاستثمار الحقيقي، ومعدل البطالة، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل الفقر، وعدد حالات الزواج، وعدد حالات الطلاق، وهكذا.

4-3-1 القروض الاستهلاكية ومعدلات البطالة

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية متذبذبة خلال السنوات قيد الدراسة. وتبين هذه البيانات أن أعلى معدل للبطالة عانت منه الأراضي الفلسطينية كان 27.9% في الربع الرابع من العام 2008، الأمر الذي يمكن تفسيره بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على حجم المساعدات والاستثمارات في الأراضي الفلسطينية. أما أدنى معدلات بطالة في الأراضي الفلسطينية، فقد تم تسجيلها خلال الربع الثاني من العام 2011 حيث وصلت إلى 18.7%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدلات البطالة في الضفة الغربية بسبب نمو القطاع العام الناتج عن المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية، وبسبب تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة، وإعطاء المزيد من التصاريح للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، حيث ازداد عدد العاملين في إسرائيل من 78 ألف

عامل في الربع الأول من العام 2011 إلى 84 ألف عامل في الربع الثاني من نفس العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). وكما يمكن تفسير الانخفاض في معدلات البطالة في قطاع غزة باستمرار الإعمار الذي أعقب العدوان الإسرائيلي على القطاع نهاية 2008 بداية 2009، إضافة إلى ازدهار تجارة الأنفاق.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه، هل تؤثر القروض الاستهلاكية في معدل البطالة؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فكيف سيكون هذا الأثر؟ ونظراً لتعدد العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة عدا حجم القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ونظراً لعدم توفر بيانات ربعية حول العديد منها، فإنه يتعذر استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات البطالة. لذلك، تحلل الدراسة هذه العلاقة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الجزئي.

وتشير نتائج التحليل إلى أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات البطالة تساوي -0.48، علماً أن قيمة هذا المعامل لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى مقبول من المستويات. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي أن أثر هذه القروض محايد على البطالة. ويمكن تفسير ذلك من خلال العودة إلى النظرية الاقتصادية وتجارب الدول الأخرى لأثر القروض الاستهلاكية، حيث أن تأثير هذه القروض في الدول التي تعتمد على استهلاك السلع المستوردة، كما هو واقع الأراضي الفلسطينية، يمكن أن يكون محايداً سواء على الناتج المحلي الإجمالي أو على معدلات البطالة السائدة.

4-3-2 القروض الاستهلاكية والفقر

يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على فترات متفاوتة بيانات سنوية حول معدلات الفقر السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتفترض الدراسة أن هذه

البيانات السنوية تسود أيضاً خلال كل ربع من أرباع السنة المعنية. بمعنى أن الدراسة تستخدم معدل الفقر السنوي لسنة 2008 على سبيل المثال، ليمثل معدل الفقر الربعي في كل ربع من أرباع تلك السنة، وهكذا.

وتشير نتائج التحليل إلى أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات الفقر تساوي 0.19، علماً أن قيمة هذا المعامل لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية ولا على أي مستوى من المستويات. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية ومعدلات الفقر السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تخالف النتيجة التي توصل إليها Beck, Demirgüç-Kunt, and (2004) Levineحول دور القروض المصرفية في عملية التنمية المالية وبالتالي التقليل من معدلات الفقر بالاعتماد على بيانات من 52 دولة حول العالم.

4-3-3 القروض الاستهلاكية وحالات الزواج

يتوفر لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات ربعية حول عدد حالات الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن هذه البيانات ما زالت غير متوفرة للعام 2012، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد المشاهدات التي لا يمكن استخدامها في تحليل الانحدار، بسبب انخفاض عدد درجات الحرية. وعليه، تم حساب معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الزواج.

وتشير نتائج التحليل إلى أن إشارة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية وعدد حالات الزواج هي إشارة سالبة، حيث أن قيمته المقدرة تساوي – 0.23، علماً أن قيمة هذا المعامل لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية ولا على أي مستوى من المستويات. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4-3-4 القروض الاستهلاكية وحالات الطلاق

يتوفر لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات ربعية حول عدد حالات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن هذه البيانات ما زالت غير متوفرة للعام 2012، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد المشاهدات التي لا يمكن استخدامها في تحليل الانحدار، بسبب انخفاض عدد درجات الحرية. وعليه، تم حساب معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الطلاق.

وتشير نتائج التحليل أن إشارة معامل الارتباط الجزئي بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الزواج المسجلة هي إشارة سالبة، حيث أن قيمته -0.75، علماً أن قيمة هذا المعامل تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05. وعلى ضوء هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج بأنه يوجد علاقة عكسية وقوية بين حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية وعدد حالات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستقرار على المستوى الأسري، حيث أن الأسرة التي توفر مستلزمات البيت من أثاث أو أجهزة كهربائية أو سيارة أو شقة سكنية حتى عن طريق القروض، تصبح أكثر استقراراً وتقل احتمالية حصول الطلاق بين الأزواج في هذه الأسر.

5- المخاطر المتوقعة للقروض المصرفية

تناول الفصل السابق تحليل أثر القروض الاستهلاكية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويستعرض هذا الفصل إلى ثلاثة مواضيع رئيسية؛ أنواع المخاطر المترتبة على القروض، والمشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي الفلسطيني، ودور سلطة النقد الفلسطينية والمصارف في التقليل من مخاطر القروض.

5-1 أنواع المخاطر المترتبة على القروض

تواجه التسهيلات الائتمانية عدة مخاطر، لعل أهمها؛ مخاطر هبوط سعر صرف العملة، ومخاطر التضخم، ومخاطر التعثر. ويقصد بمخاطر الهبوط في سعر صرف العملة انخفاض قيمة العملة بالنسبة للعملات أخرى. ويتضمن هذا النوع من المخاطر الخسائر الناشئة عن التقلبات اليومية في أسعار العملة والتي تؤثر على قيمة الموجودات والتزامات المصرف. أما مخاطر التضخم، فتنشأ عندما يكون معدل الزيادة في الأسعار أعلى من نسبة الفائدة التي يفرضها المصرف على المقترض، بحيث يمكن أن تصبح الفائدة الحقيقية سالبة. وتتمثل مخاطر التعثر بعدم مقدرة المقترض على سداد التزامه أو على الأقل التأخر في السداد للمصرف عند الاستحقاق، ويمكن أن يعكس هذا الأمر قلة الخبرة والخبراء العاملين في مجال الإقراض في المصارف. وتعتبر مخاطر التعثر الأكثر شيوعاً بين أنواع المخاطر المختلفة. ويمكن أن تواجه المصارف مخاطر أخرى قد تكون مرتبطة بالمصرف نفسه تارة، أو أنها قد تكون مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة تارة أخرى، أو بالقطاع الذي يعمل فيه العميل (Joseph, 2006).

على الرغم من المخاطر المرافقة لعملية الائتمان المصرفي، توجهت بعض المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الأخيرة إلى التوسع في الائتمان الاستهلاكي، وذلك لتمويل شراء السلع المعمرة. ويبين الشكل (5) نسبة القروض الاستهلاكية المتعثرة من إجمالي القروض الاستهلاكية. ويلاحظ أن هذه النسبة كانت

مرتفعة في الربع الأول من العام 2009، بحدود 7.22%، ولكنها مالت إلى الانخفاض منذ ذلك الحين ولنهاية الربع الرابع من العام 2012 لتصل إلى 1.36%. بمعنى أن الانخفاض في هذه النسبة يقدر بحوالي 431%، علماً أنه سبق أن وجدنا أن نسبة الانخفاض في نسبة القروض الإجمالية المتعثرة إلى إجمالي القروض كانت خلال تلك الفترة 328%. لعل هذه الأرقام تشير أن نسبة التعثر في القروض الاستثمارية أعلى من نسبتها في القروض الاستهلاكية، وهذا مؤشر على أن المخاطر المحيطة في التوسع في القروض الاستهلاكية أقل من تلك التي يمكن أن تواجهها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عند توسعها في القروض الاستثمارية بالرغم من تردد رجال الأعمال في التوسع في الحصول على التسهيلات الاستثمارية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها الأراضي المحتلة. تجدر الإشارة إلى أن المدراء الماليين الذين تمت مقابلتهم قد أكدوا على هذه النقطة، حيث أفادوا أن مخاطر التعثر في القروض الاستثمارية أكبر من تلك التي يمكن أن تحدث في القروض الاستهلاكية. كما تعتبر المخاطر المرافقة للتسهيلات الاستهلاكية قليلة أو معدومة، وذلك بسبب قلة حجم هذه التسهيلات مقارنة مع التسهيلات الاستثمارية وإلى توفر ضمانات مباشرة من قبل العميل.

شكل 5: نسبة التسهيلات الاستهلاكية المتعثرة من إجمالي القروض الاستهلاكية الربعية (2008-2012)

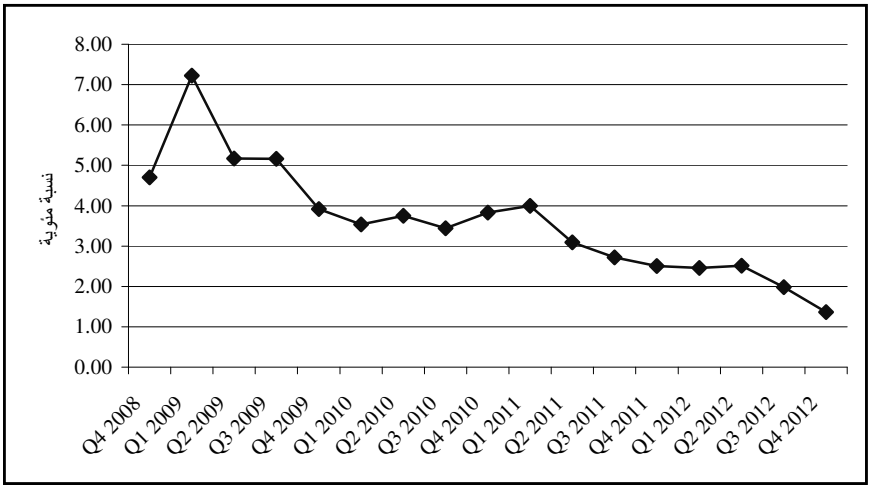

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2013ب)، دائرة الرقابة والتفتيش، بيانات غير منشورة

لا شك أن زيادة حجم القروض الاستهلاكية تعمل على زيادة احتمالية تعثرها. فعند إمعان النظر في مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، يلاحظ أنه يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض. وللحد من الآثار السلبية الناشئة عن ازدياد وتيرة القروض الاستهلاكية على المصارف بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام، يجب على المصارف إتباع سياسة ائتمانية مدروسة، لضمان عدم تعرضها لمخاطر كبيرة. ويمكن تناول جملة من الأسس والضوابط التي يجب على المصارف مراعاتها عند منح القرض:

1. ألا تتعارض السياسة الائتمانية للمصرف مع السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة، كأن لا يكون الائتمان لأسباب غير مشروعة، كالتهريب والمضاربة بكافة أنواعها بما فيها المضاربة بالأسهم والعملات.
2. ألا يكون السبب من وراء الاقتراض هو تسديد قرض آخر للعميل في بنك آخر، كذلك يجب وضع شروط واضحة المعالم في عقود التسهيلات الائتمانية.
3. يجب معرفة حجم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به المقترض مقارنة بحجم السوق ومدى الخبرة المتوفرة لديه، بالإضافة إلى أنه يجب معرفة الشخص المقترض معرفة تامة عن طريق تحليل شخصيته وتاريخه التجاري، وأن يتم صرف مبالغ القروض والتسهيلات الائتمانية على دفعات بما يتلاءم مع مراحل المشروع الاستثماري.
4. تحديد واضح من مجلس إدارة المصرف لنسبة الضمان ونوعية الضمان بما يتلاءم مع حجم القرض، ولا بد من التركيز مسبقاً على تحديد جدول زمني يتيح للبنك إعادة تقدير قيمة الضمانات.
5. يجب على المصارف تنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لعملائها على أساس نوع وحجم النشاط وعلى أساس نوع وحجم الضمانات المتوفرة، والتوزيع الجغرافي لهذه التسهيلات، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تقليل المخاطر الائتمانية المتوقعة. وكلما كان المصرف يعمل على تطبيق قاعدة التنويع، كلما كانت درجة المخاطرة المصاحبة للائتمان متدنية.
6. الاستفادة من قاعدة البيانات الائتمانية التي تمت الاشارة لها سابقاً للتحوط عند منح الائتمان للمقترض.

2-5 المشاكل المصرفية المتعلقة بالقروض

لا شك أن للديون المتعثرة آثاراً ضارة على المصارف، فقد تؤدي إلى عرقلة أعمالها وقدرتها على مواكبة المستجدات في الأعمال المصرفية على المستوى الدولي. ففي هذه الحالة، تضطر المصارف وبصورة سنوية إلى زيادة نسبة المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة هذه الأزمة. من ناحية أخرى، قد تؤدي كثرة القروض المتعثرة لظهور آثار اجتماعية، كانخفاض الروح المعنوية لدى العاملين، وظهور بوادر القلق على مستقبلهم الوظيفي، وميلهم إلى ترك عملهم في المؤسسة. واستناداً إلى أنظمة المعلومات الائتمانية، فقد يواجه المقترض المتعثر مشكلة أخرى، تتمثل بعدم مقدرته على الاستدانة مرة أخرى من المصارف العاملة في فلسطين، مما يحد من قدرته على تحقيق رغباته الاستهلاكية المستقبلية (أبو النصر، 2010).

تعاني المصارف العاملة في فلسطين من كثير من المشاكل؛ يتمثل أولها بعدم الاستقرار السياسي الذي يضر بالساحة الاقتصادية ويؤثر سلباً على الطلب الكلي، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من أرباح الشركات المقترضة. وتعمل هذه العوامل على زيادة احتمالية تعثر أو تأخر سداد هذه الشركات قيمة قروضها للمصارف. لذلك، تظل المصارف مترددة وحذرة في توظيف مواردها المالية. وفي نفس الوقت، تبقى المؤسسات الخاصة مترددة أيضاً وغير متحفزة للتوسع والاستثمار. يضاف إلى ذلك، أن القطاع المصرفي بمجمله يفتقر إلى خبرة العاملين في فحص طلبات القروض ورسم سياستها الائتمانية (صبري، 2003).

أما المشكلة الأخرى التي تواجه المصارف، فهي عدم انتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام نتيجة سياسات الدول المانحة المتمثلة في تجميد المنح والمساعدات أو تقليلها أو وقفها بصورة نهائية. وقد حدث ذلك في الفترة الواقعة بين عام 2006 وعام 2008 التي اتصفت بانقطاع كامل ومتواصل للرواتب من شهر آذار إلى شهر حزيران من العام 2006. بعد ذلك، وابتداء من شهر تموز من العام نفسه أصبحت الرواتب تنقطع بصورة مؤقتة، بحيث يتم دفع جزء من الراتب في تواريخ متأخرة وغير

منتظمة. وفي عام 2007، وحتى شهر حزيران من عام 2008، استمرت ظاهرة الدفعات الجزئية من رواتب القطاع العام، مما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً نتيجة انخفاض الطلب الكلي، مما أثر على أداء الشركات الخاصة، علماً أن نسبة موظفي القطاع العام تقارب 23% من إجمالي العمالة الفلسطينية. وتشير بيانات سلطة النقد إلى أن عدد موظفي القطاع العام الحاصلين على قروض بنكية قد ازداد من 76,382 موظفاً في نهاية العام 2011 إلى 93,731 موظفاً في نهاية العام 2012 أي بزيادة تصل إلى 23% تقريباً. أما حجم القروض التي حصلوا عليها فبلغت 513.2 مليون دولار و684.1 مليون دولار خلال نفس الفترة، أي بزيادة تصل إلى 33% (سلطة النقد الفلسطينية، 2013ب). وبذلك، فإن المخاطر تزداد إذا لم تف الحكومة بالتزاماتها بدفع الرواتب بشكل منتظم، الأمر الذي يجعل من الصعوبة أن تفي هذه الفئة من الموظفين بالتزاماتها تجاه المصارف. وللتأكيد على ذلك، فقد قدر العدد الإجمالي لموظفي القطاع العام خلال الربع الأخير من العام 2012 بحوالي 200 ألف موظف (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2013). وبذلك، تقدر نسبة موظفي القطاع العام الحاصلين على قروض بحوالي 47% من مجموع عددهم.

ولا ننسى المشاكل القضائية التي تواجه المصارف والمتمثلة بالإشكاليات التي يعاني منها النظام القضائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تحصيل وتسوية الديون المتعثرة بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى تأخر البت القضائي في القضايا المرفوعة، وعدم وجود محاكم متخصصة في المجالات المصرفية، الأمر الذي يقلل من مقدرة المصرف على ملاحقة المقترض المتعثر قضائياً وإلزامه بدفع مستحقاته المالية. وتتم المرافعات المصرفية أمام المحاكم المدنية المتعارف عليها والتي لا تأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية وأهمية هذه القضايا بالنسبة للمصارف والتي تتطلب درجة عالية من الاستعجال في حلها، حيث تتناقص القيمة الحقيقية للنقود مع الزمن نتيجة التضخم. وقد تؤدي زيادة عدد المرات التي تلجأ فيها المصارف إلى المحاكم لحل المشاكل المتعثرة إلى الإضرار بسمعة المصرف، وبالتالي تقلل من مستوى الثقة في المصارف العاملة في السوق الفلسطيني. ولا شك أن هذا الأمر يرفضه المصرف، لذلك، يلجأ المصرف

إلى القضاء في الحالة التي تفشل فيها معالجة الديون المتعثرة بالطرق التقليدية التي من أهمها إعادة جدولة الديون بما يتناسب مع كل من المصرف والمقترض (عبد الكريم، 2006).

5-3 دور سلطة النقد في التقليل من مخاطر القروض

استناداً إلى وجهات نظر مدراء الدوائر المالية في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تمت مقابلة سبعة مدراء ماليين لسبعة مصارف مختلفة في مدينة رام الله، علماً أنه تم اختيار المصارف على أساس نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة في السوق الفلسطيني. ويجمع هؤلاء المدراء على أن سلطة النقد تعمل جاهدة على الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي واستقراره. إضافة إلى ذلك، تقوم المصارف التجارية بتطبيق سياسة تحوط مفادها أن مجموع الالتزامات الشهرية المترتبة على المقترض يجب أن لا تتجاوز أكثر من 50% من قيمة دخله الشهري. ومن أجل تفادي العسر المالي في المصارف وتقليل المخاطر، تعمل المصارف جاهدة على تقديم قروض لمختلف القطاعات الاقتصادية؛ الإنتاجية، والخدماتية، والإسكانية، والزراعية، علماً أن القطاع الزراعي يحصل على أقل حصة من التسهيلات، وذلك لما يرافقه من مخاطرة عالية. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لا تسمح للمصرف بتركيز قروضه في قطاع معين بنسبة تزيد عن 20% من قيمة محفظة القروض المصرفية، وكما يتوجب على المصارف إعطاء العميل المتعثر فرصة أخرى لاسترداد وضعه المالي أو مساعدة العميل في جدولة ديونه بما يناسب كلا الطرفين.

ومن خلال المقابلات مع المدراء الماليين في بعض المصارف أفادوا أنه، ولضمان حقوق المودعين، تقوم المصارف بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة، تمثل 100% من قيمة القرض، وقد تزيد عن ذلك في كثير من الأحيان. إضافة إلى اهتمامها بوجود ضمانات مناسبة، تركز المصارف على طريقة ومصادر السداد، وذلك لأن قيمة الضمان قد تتغير من فترة زمنية إلى أخرى، الأمر الذي يستوجب على المصرف إجراء دراسات سنوية لتقييم قيمة هذه الضمانات مع المطالبة بزيادة الضمان في حال انخفضت قيمته عن قيمة القرض.

وفي إطار تطلعات سلطة النقد إلى مواكبة التطورات المصرفية، عملت على تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية وإطلاق خدمة توفير البيانات المتعلقة بالعملاء المقترضين وكفلائهم وتزويد أطراف أخرى بهذه البيانات إلكترونياً وبصورة مجانية لمساعدتهم على اتخاذ قرار ائتماني سليم وفق أسس وسياسات معينة، وذلك اعتباراً من الثالث عشر من نيسان 2008، ومن أهم أهداف هذا المكتب؛ المساعدة في التقييم الائتماني للعملاء المقترضين، وتوفير معلومات عن كل عميل ممنوح أو منح سابقاً تسهيلات من القطاع المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية، وتطوير عملية تقييم المخاطر، وخفض حجم الديون المتعثرة (سلطة النقد الفلسطينية، 2013ج).

عملت سلطة النقد الفلسطينية على إيجاد حلول فعالة لمشكلة انقطاع رواتب موظفي القطاع العام أو تأخير صرفها عن طريق إصدار تعليمات تتعلق بنسبة الاقتطاع من قيمة القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل جزء من رواتبهم. فقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعميماً (تعميم رقم 152/ 2012) بخصوص تأخر صرف رواتب موظفي القطاع العام، حيث تم تحويل جزء من الراتب للموظفين بحد أدنى 1,000 شيكل وبحد أقصى 2,000 شيكل. ويؤكد التعميم على ما يلي:

1. خصم ما لا يزيد عن 35% من قيمة القسط المستحق على كافة الموظفين الذين تم تحويل ما يزيد عن 1,000 شيكل من رواتبهم، شريطة أن لا يزيد المبلغ المخصوم عن قيمة القسط المستحق على الموظف المقترض.
2. تأجيل القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل ما يقل عن 1,000 شيكل من رواتبهم مع توفير إمكانية تسديد القسط أو جزء من القسط باتفاق الطرفين، على أن لا تحسب غرامات أو عمولات على ذلك.
3. توفير إمكانية تأجيل القسط المستحق لكافة الموظفين، وذلك باتفاق الطرفين على أن لا يترتب على ذلك أي عمولات أو غرامات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون بين سلطة النقد والمصارف وعملاء المصارف، لا يمثل أي تكلفة فرصة ضائعة على المصارف، حيث أنها، في الوقت الحالي، لا تقرض

جميع أرصدة الودائع الموجودة لديها. فكما ذكرنا سابقاً، فإن نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف العاملة قي الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تشكل سوى 56% من حجم الودائع لديها. ناهيك عن أن فترة انتظار المصرف للسداد ستكون قصيرة، فهي لا تتعدى في كثير من الحالات أكثر من أسبوعين من الزمن.

من جانب آخر، فإن تعليمات سلطة النقد (1 / 2011) تلزم المصارف باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً والذي يسمى (احتياطي التقلبات الدورية)، على أن يستمر هذا الاقتطاع السنوي حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع للمصرف. وتهدف هذه التعليمات إلى تدعيم رؤوس أموال المصارف وزيادة قدرتها على تحمل المخاطر الائتمانية والسوقية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2012).

يعي المسؤولون في الجهاز المصرفي تماماً ضرورة أخذ الحيطة الكافية للحد من الديون المتعثرة، كما أنهم يقدرون موقف سلطة النقد بهذا الخصوص، والذي تمخض عن فرض مخصصات تقتطع من أرباح المصارف فيما يسمى "مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها". وتعتبر هذه الوسيلة الواجهة الأساسية أمام مخاطر الائتمان، وذلك حفاظاً على حقوق العملاء والمودعين وعلى منع تآكل قاعدة رأس المال. وعليه، قسمت سلطة النقد التسهيلات إلى ثلاثة أنواع (سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم 1/ 2008):

1. التسهيلات دون النموذجية؛ وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر من أصل الدين مدة تتراوح بين (91 – 180) يوماً، مما يستوجب تكوين مخصصات خاصة مقابلها بنسبة 20% من كامل قيمة المديونيات القائمة على المدين بعد طرح قيمة الضمانات المقبولة المطروحة.
2. التسهيلات المشكوك في تحصيلها؛ وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر من أصل الدين مدة تتراوح بين (181 إلى 360) يوماً، مما يستوجب

تكوين مخصصات خاصة مقابلها بنسبة 50% من كامل قيمة المديونيات القائمة على المدين بعد طرح قيمة الضمانات المطروحة.

3. التسهيلات المصنفة كخسائر؛ وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر من أصل الدين مدة تزيد عن 360 يوماً، مما يستوجب تكوين مخصصات خاصة مقابلها بنسبة 100% من كامل قيمة المديونيات القائمة على المدين بعد طرح قيمة الضمانات المطروحة.

من جانب آخر، قامت سلطة النقد بتطبيق اختبار التحمل على المصارف العاملة في السوق الفلسطيني في العام 2011 بالاستناد إلى الاختبارات الأمريكية والأوروبية. شمل الاختبار تقييم أداء المصارف في السوق الفلسطيني نتيجة تعرضها لأنواع مختلفة من الصدمات، يأتي في مقدمتها تلك الصدمات الناتجة عن الالتزامات الحكومية تجاه المصارف أو التزامات موظفي القطاع العام تجاه قروضهم المصرفية أو التزامات الشركات الخاصة التي تتخذ من القطاع العام سوقاً لها. وتهدف هذه الاختبارات إلى زيادة ثقة المواطن في القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتالي تأمين الاستقرار الاقتصادي في السوق المحلي. وقامت سلطة النقد الفلسطينية باختبار مدى تحمل المصارف لسيناريوهات عديدة، يتمثل إحداها في تخلف 25–50% من موظفي السلطة الفلسطينية عن سداد أقساط القروض. وأشارت نتائج الاختبار أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسملة، إذ يبلغ رأس المال الأساسي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر 21.7% قبل الصدمة. وفي جميع الحالات، كانت نسبة رأس المال الأساسي بعد الصدمة أعلى من الحد الأدنى الإلزامي البالغ 8%، باستثناء سيناريو واحد وهو أن 30% من قروض القطاع الخاص، تصبح متعثرة مع سحب 20% من مجموع الودائع خلال شهر واحد (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2012).

6- الاستنتاجات والتوصيات

نستعرض في هذا الفصل أهم الاستنتاجات التي أمكن التوصل إليها، إضافة إلى اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في التقليل من الآثار السلبية والمخاطر التي يمكن أن تظهر من زيادة التسهيلات الائتمانية بشكل عام، والقروض الاستهلاكية بشكل خاص.

6-1 الاستنتاجات

من خلال وصف واقع القطاع المصرفي، وتطور القروض الاستهلاكية، ومن خلال تحليل الآثار المحتملة لهذه القروض على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وبعد تقييم المخاطر المحتملة للتوسع في هذه القروض، يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات نلخصها في ما يلي:

- ارتفع عدد المصارف وفروعها العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ، ليصل عددها إلى 18 مصرفاً بحوالي 223 فرعاً في نهاية العام 2012.
- ارتفع حجم القروض الاستهلاكية، التي تشمل تمويل شراء الأثاث والأجهزة الكهربائية والسيارات والشقق السكنية، 292% خلال الفترة بين الربع الأول من العام 2008 إلى الربع الرابع من العام 2012.
- بلغت نسبة القروض الاستهلاكية في سنة 2008 نحو 3.8% من إجمالي الناتج المحلي، بينما ازدادت في عام 2012 لتصل إلى 7.6%.
- شكلت القروض في الربع الرابع من العام 2012 حوالي 81% من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، بينما شكلت نسبة الجاري مدين 19% منها.
- على صعيد العملة، توزعت التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الأخير من العام 2012 على النحو التالي؛ تسهيلات بالدولار الأمريكي بنسبة 71.4%، تسهيلات

بالشيكل بنسبة 14.2%، ثم تسهيلات بالدينار الأردني بنسبة 13.4%، علماً أن النسبة المتبقية تذهب للعملات الأخرى.

- كان متوسط أسعار الفائدة على القروض في المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2012 على النحو التالي؛ 6.97% على التسهيلات بالدولار، و8.11% على التسهيلات بالدينار، و11.29% على التسهيلات بالشيكل.
- كان متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الثلاث خلال نفس العام كانت على النحو التالي: 0.46% على الودائع بالدولار، و1.7% على الودائع بالدينار، و1.22% على الودائع بالشيكل.
- كانت حصة الضفة الغربية في آخر ربع من العام 2012 ما نسبته 84.4% من إجمالي محفظة التسهيلات، بينما بلغت حصة قطاع غزة 15.6%.
- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 حوالي 50%، بينما وصلت هذه النسبة للمصارف العاملة في الأردن إلى 65%.
- سجلت نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً محدوداً، فهي منخفضة نسبياً خاصة إذا ما تمت مقارنتها بدول أخرى سواء كانت دولاً نامية أو متقدمة.
- ازداد حجم القروض الاستهلاكية خلال الأعوام 1994-2011 بمعدلات مرتفعة. فعلى سبيل المثال، عند مقارنة قيمتها في عام 2012 بالعام 2008، نجد أنها ازدادت بنسبة 292%.
- تناقصت نسبة القروض المتعثرة إلى مجمل القروض من سنة 2007 إلى سنة 2012 بنسبة 328%، حيث أنها انخفضت من 12% لتصل إلى ما يقارب 2.8%.
- تناقصت نسبة القروض الاستهلاكية المتعثرة إلى مجمل القروض من سنة 2009 إلى سنة 2012 بنسبة 431%، حيث أنها انخفضت من 7.22% لتصل إلى ما يقارب 1.36%.
- هذا مؤشر على أن المخاطر المحيطة في التوسع في القروض الاستهلاكية أقل من تلك التي تواجهها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عند توسعها في الأنواع الأخرى من القروض.

- تشير البيانات إلى أن حصة القروض الاستهلاكية لا تتجاوز 15% من مجمل القروض المتعثرة، بينما يعود الباقي إلى التعثر في القروض الاستثمارية.
- تؤثر القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سلبياً على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ومعدلات البطالة السائدة.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية والرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ومعدلات الفقر.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية وعدد حالات الزواج المسجلة.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية وعدد حالات الطلاق المسجلة.
- توجهت بعض المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة الإقراض لغايات الاستهلاك، وذلك لتمويل شراء السلع المعمرة. وعلى الجانب الآخر، يتردد رجال الأعمال في التوسع في الحصول على التسهيلات الاستثمارية.
- تعاني المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من العديد من المشاكل، أهمها: عدم الاستقرار السياسي، وعدم انتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام، وفعالية الجهاز القضائي في البت بقضايا تنفيذ تعاقدات القروض.
- تلعب سلطة النقد الفلسطينية دوراً مهماً في موضوع الائتمان المصرفي من خلال الواجب الرقابي على المصارف بهدف تقليل المخاطر.
- تشجع سلطة النقد المصارف العاملة على تنويع مصادر التسديد، حيث لا يسمح للمصرف بتركيز قروضه في قطاع معين بنسبة تزيد عن 20% من قيمة محفظة القروض.

- أجمع المدراء الماليون الذين تمت مقابلتهم على أن سلطة النقد تعمل جاهدة على الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.
- تقوم المصارف التجارية بتطبيق سياسة تحوط مفادها أن مجموع الالتزامات الشهرية المترتبة على المقترض يجب أن لا تتجاوز أكثر 50% من قيمة الدخل الشهري.
- تشجع هذه التعليمات المصارف على إعطاء العميل المتعثر فرصة لاسترداد وضعه المالي أو مساعدة العميل في جدولة ديونه بما يناسب كلا الطرفين.
- تقوم المصارف بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة، تمثل 100% من قيمة القرض، وقد تزيد عن ذلك في كثير من الأحيان.
- تركز المصارف على طريقة ومصادر السداد، وذلك لأن قيمة الضمان قد تتغير من فترة زمنية إلى أخرى.
- عملت سلطة النقد على إيجاد حلول فعالة لمشكلة انقطاع رواتب الموظفين أو تأخرها عن طريق إصدار تعليمات تتعلق بنسبة الاقتطاع من قيمة القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل جزء من رواتبهم.
- تلزم تعليمات سلطة النقد المصارف باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً والذي يسمى (احتياطي التقلبات الدورية)، على أن يستمر هذا الاقتطاع السنوي حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع للمصرف.
- يعي المسؤولون في الجهاز المصرفي تماماً ضرورة أخذ الحيطة الكافية للحد من الديون المتعثرة، كما أنهم يقدرون موقف سلطة النقد بهذا الخصوص، والذي تمخض عن فرض مخصصات تقتطع من أرباح المصارف فيما يسمى "مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها".
- أشارت نتائج اختبار التحمل الذي أجرته سلطة النقد أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسملة يقيه من الصدمات، باستثناء سيناريو واحد وهو تعثر 30% من قروض القطاع الخاص مع سحب 20% من مجموع الودائع خلال شهر واحد.

6-2 التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي توصلنا إليها أعلاه، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات لخمس فئات في المجتمع الفلسطيني؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، والمستثمرين والمستوردين، وإدارات المصارف، والمقترضين.

توصيات للمستثمرين والمستوردين:

تشير نتائج الدراسة إلى أن للقروض الاستهلاكية الحقيقية أثرا سلبيا على كل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما لها أثر محايد على معدلات البطالة السائدة. وقد تم تفسير ذلك بأن هذا النوع من القروض يخصص لاستهلاك الأثاث والأجهزة الكهربائية والسيارات والشقق السكنية، علماً أن معظم هذه السلع مستوردة من الخارج، وبالتالي فإن زيادة هذه القروض تؤدي إلى زيادة المستوردات التي يمكن أن تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، ومن أجل زيادة مستوى الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل (تقليل معدلات البطالة)، ينصح المستثمرون والمستوردون بما يلي:

- التركيز على الاستثمار في هذه السلع والخدمات وإنتاجها محلياً، خاصة الأثاث ومدخلات البناء، حيث أن مستوى الطلب المتزايد على القروض الاستهلاكية يمكن أن يشكل حافزاً لإنتاجها وتسويقها محلياً، وبالتالي زيادة مستويات التشغيل والإنتاج.
- ينصح منتجو السلع المحلية بتحسين جودتها لتستطيع منافسة السلع الأجنبية المنتشرة في الأسواق الفلسطينية.

  وتكثيف حملات الترويج لهذه المنتجات لتعريف المستهلك بها، لتحل محل السلع المستوردة من الخارج.
- ينصح المستوردون للسلع والخدمات من الخارج في الاستمرار في استيرادها في المدى القصير وتنويع مصادر الاستيراد والبحث عن بدائل أقل تكلفة مع الحفاظ على الجودة، وضرورة تقليل استيرادهم منها كلما ازداد الإنتاج المحلي منها.

توصيات للمقترضين:

قد يظهر التعثر ومخاطره بسبب المقترضين أنفسهم، ولهذا ينصح المقترضون بما يلي:

- التعامل مع دائرة انضباط السوق وخدمات الجمهور التي تنصح بقراءة نصوص عقود القروض التي يعقدونها مع المصارف المختلفة لمعرفة ما لهم وما عليهم في هذه العقود خاصة بالنسبة لآلية احتساب سعر الفائدة، وهل هي ثابتة أو متناقصة. لعل كل ذلك يمكن أن يجنب المقترضين والمصارف مخاطر التعثر المحتملة في هذه العقود، وليس مجرد التوقيع للحصول على القرض.
- تقديم ضمانات حقيقية مقابل القروض الاستهلاكية ليتمكنوا من السداد في المستقبل، وحتى لا يقعوا في مخاطر التعثر المحتملة، خاصة عندما يكون الدخل هو الضمان الوحيد للحصول على القرض.

توصيات لسلطة النقد الفلسطينية

تقدم سلطة النقد، من خلال قانونها والتعليمات والتعاميم التي تصدرها للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجموعة من الخدمات والأفكار التي تساعد في التقليل من مشاكل هذه المصارف والتخفيف من مصادر التعثر المحتملة، خاصة في فترات عدم انتظام رواتب القطاع العام بما لا يضر بالموظفين المقترضين وبما يضمن مصالح وحقوق المصارف. وعليه، نوصي سلطة النقد بالاستمرار في:

- توفير بيئة مناسبة لضمان سداد القروض الاستهلاكية المتعثرة؛ كالتقسيط الميسر في حالة التعثر، وإطالة الفترة الزمنية التي يستطيع فيها المقترض سداد ديونه.
- العمل على إنشاء صندوق يهدف إلى معالجة الديون المتعثرة للمصارف، بحيث تكون أموال الصندوق عبارة عن مساهمة مصرفية تقتطع من أرباح المصارف. ويمكن أن ينشأ هذا الصندوق بالتعاون بين سلطة النقد والمصارف العاملة في السوق الفلسطيني.
- العمل على إنشاء مؤسسة لضمان ودائع العملاء والتي تضمن تعزيز الثقة في المصارف المحلية، الأمر الذي يساعد على تقليل تحويل الأموال إلى مصارف في خارج الوطن.

- تعزيز الاستفادة من برامج ضمان القروض من المخاطر السياسية؛ مثل برنامج البنك الدولي ميجا، ومنحة الحكومة الفرنسية.

توصيات لإدارات المصارف

يمكن أن تساهم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ليس فقط عن طريق زيادة القروض الاستثمارية، وإنما عن طريق زيادة القروض الاستهلاكية خاصة لتمويل شراء السلع المنتجة محلياً بشيء من الحيطة والحذر لمنع التعثر أو التقليل منه على الأقل، وذلك عن طريق:

- التأكد من أن الضمانات التي يقدمها العملاء ضمانات حقيقية، وإعادة تقييمها بين الفترة والأخرى، خاصة بالنسبة لقروض السيارات التي يمكن أن تقل قيمتها بين ليلة وضحاها نتيجة الحوادث.
- العمل على تأهيل موظفين في مجال الائتمان المصرفي وإدارة المخاطر بالتعاون مع سلطة النقد من خلال معهد الدراسات المالية والمصرفية، حيث إن وجود كوادر ذات خبرة قليلة تجعلهم يترددون في إعطاء القروض، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على كل من المصرف والمقترض، وبالتالي الاقتصاد بشكل عام.
- الاستفادة من قاعدة بيانات الائتمان التي توفر بيانات شاملة عن حجم ووضع التسهيلات الممنوحة للعملاء والمتوفرة لدى مكتب المعلومات الائتمانية في سلطة النقد.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

يمكن أن تلعب السلطة الوطنية دوراً في التقليل من المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها المصارف، وذلك من خلال:

- العمل على إنشاء محاكم متخصصة في القضايا المصرفية، وذلك نظراً للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه المحاكم في البت السريع في النزاعات لتعزيز الدور التنموي للمصارف عن طريق زيادة اطمئنان المصارف، وبالتالي زيادة القروض

الاستهلاكية. كذلك الأمر، فإن وجود جهاز قضائي ضعيف، قد يساعد على انتقال الودائع للخارج.

- ✧ إذا لم يكن إنشاء المحاكم المتخصصة ممكناً، يمكن العمل على عقد دورات متخصصة للقضاة بالأمور المصرفية، والعمل على تأهيلهم خاصة في معرفة المصطلحات المالية ذات العلاقة، كالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وغيرها من المصطلحات الهامة في المجال المصرفي
- ✧ العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق تخفيض الضرائب أو زيادة الدعم للسلع الوسيطة المستوردة لإنتاج السلع محلياً، حتى يكون هذا الإنتاج بديلاً للسلع المستوردة التي يتم استهلاكها عن طريق الاقتراض.
- ✧ العمل على إنشاء مصرف خاص للموظفين على غرار مصرف اوتسار هحيال في إسرائيل، وذلك من أجل تخفيض الفوائد والعمولات على هؤلاء الموظفين، الأمر الذي يقلل من معدلات التعثر.

المراجـــــع

أبو النصر، م.، (2010) "دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي: دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية"، جامعة الأزهر، القاهرة، جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012). مسح القوى العاملة في فلسطين، التقرير السنوي 2011، نيسان، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013). مسح القوى العاملة في فلسطين، التقرير السنوي 2012، نيسان، رام الله، فلسطين

الخزرجي، س.، (2004)، "مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف، *البنك المركزي العراقي*، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

الدغيم، ع.، الأمين، م. والجرو، ا.، (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*

زايدة، د.، أبو معمر، ف.، (2006)، "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، *الجامعة الإسلامية*، غزة

الزبيدي، ح.، (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

سلطة النقد الفلسطينية، (2008)، تعليمات رقم (1/ 2008) إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين، 20 كانون ثاني

سلطة النقد الفلسطينية، (2009)، تعليمات رقم (7/ 2009) إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين، 6 كانون أول

سلطة النقد الفلسطينية، (2011)، تعليمات رقم (1/ 2011) إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين، 27 كانون ثاني

سلطة النقد الفلسطينية، (2012)، تعميم رقم (152/ 2012) إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين، 11 تشرين ثاني

سلطة النقد الفلسطينية، (2010)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

سلطة النقد الفلسطينية، (2011)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
سلطة النقد الفلسطينية، (2012)، التقرير السنوي 2011، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
سلطة النقد الفلسطينية، (2011)، التقرير السنوي 2010، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
سلطة النقد الفلسطينية، (2011)، مخصصات الديون وضمانات التسهيلات، تعميم رقم (93-د4\7\2001)
سلطة النقد الفلسطينية، (2013أ)، بيانات مصرفية، www.pma.ps ، تاريخ الدخول 15 أيار
سلطة النقد الفلسطينية، (2013ب)، دائرة الرقابة والتفتيش، بيانات غير منشورة
سلطة النقد الفلسطينية، (2013ج)، مكتب المعلومات الائتمانية، www.pma.ps ، تاريخ الدخول 20 أيار
شاهين، ع.، (2010)، "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية"، *الجامعة الإسلامية*، غزة
صبري، ن. (1998) "الاسكان كقطاع ريادي داخل الاقتصاد الفلسطيني"، *مكتب العمل الدولي*، برنامج التشغيل الفلسطيني، تقرير مشروع رقم 2
صبري، ن.، (2003). دراسة تحليلية لمصادر تمويل القطاع الخاص، *مجلة البحوث والدراسات*، جامعة بيرزيت
عبادي، س.، (1997). الخدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، *مركز البحوث والدراسات الفلسطيني*، نابلس
عبد اللطيف، م.، (2006). دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي. *مجلة الباحث*، عدد 4
عبد الكريم، ن.، (2006). المخاطر المصرفية في مناطق السلطة الفلسطينية: ما طبيعته؟ وما تأثيره؟ وما أفضل السبل والسياسات لإدارتها؟ *معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)*
قانون سلطة النقد الفلسطينية، رقم (2) لسنة 1997، المادة رقم (5)
قانون المصارف في فلسطين، قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010، المادة رقم (16)، (17)
المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (2011). العدد 23، *معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني* –ماس، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية
المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (2013). العدد 31، *معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني* –ماس، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية

مقداد، م.، حلس، س.، (2005)، "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، *مجلة الجامعة الإسلامية*، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر

المومني، م.، (2000)، "التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني"، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، المجلد الخامس عشر

يوسف، ف.، (2012)، *الشرق الأوسط* (صحيفة يومية)، العدد 12159، 13 آذار

Backé, P., Wójcik, C., (2008). "Credit Booms, Monetary Integration and the New Neoclassical Synthesis," *Journal of Banking & Finance*, Elsevier, vol. 32(3): 458-470, March

Bank Audi, Audi Saradar Group, 2012. "Challenging Twin Deficits in a "Wait and See" Mode Economy", *Jordan Economic Report*

Beck, T, Büyükkarabacak, B, Rioja, F., Valev, N., (2009). "Who Gets the Credit? And Does It Matter? Household vs. Firm Lending across Countries," *CEPR Discussion Papers* 7400, C.E.P.R. Discussion Papers

Beck T., Demirgüç-Kunt A., and Levine R., (2004). "Finance, Inequality and Poverty: Cross-Country Evidence" *World Bank Policy Research Working Paper*, No. 3338

Demirgüç-Kunt, A., Detragiache, E., (1998). "The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries", I*MF Staff Papers*, Palgrave Macmillan, Vol. 45(1): 81-109, March

Dlamini, S., (2008), "Bank Credit Extension to the Private Sector and Inflation in South Africa", Unpublished Master Thesis, *Rhodes University*

Joseph, C., (2006). *Credit Risk Analysis, Portfolio Credit Mitigation,'* 1st Ed., Mc Graw-Hill, New Delhi

Kaminsky, G., 1998. "Currency and Banking Crises: The Early Warnings of Distress," *International Finance Discussion Papers* 629, Board of Governors of the Federal Reserve System (U.S.)

McConnell C., Brue L., Flynn S., (2009), *Economics: Principles, Problems and Policies*, Eighteenth Edition, McGraw-Hill Irwin, 2009.

Mishkin F. S., (2010), *The Economics of Money Banking and Financial Markets,* Ninth Edition: NY, Pearson: Addison Wesley

Pindyck R., Rubinfeld D., (2001), *Microeconomics*, Fifth Edition, NJ., Prentice Hall

Reinhart, C., Kaminsky, G., (1999). "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Problems," *American Economic Review*, 89(3): 473-500

Wa, H. N., (2005), "Bank Credit and Economic Growth in Macao", Monetary Authority of Macao

World Bank, (2012), "Bank Non-Performing Loans to Total Gross Loans", http://data.worldbank.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS

Zinman, J., (2010). "Restricting Consumer Credit Access: Household Survey Evidence on Effects Round the Oregon Rate Cap," *Journal of Banking & Finance*, Elsevier, Vol. 34(3): 546-556, March